"احتفاءيه عباسية ساذجة" بتصريحات نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ خلال حرب نتنياهو لاستعادة خسائره المتلاحقة في استطلاعات الرأي حول الانتخابات الإسرائيلية، فتح رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، كل أسلحته العنصرية للظهور بالمدافع الأخير عن حماية دولة الكيان، وكأنها أصبحت تحت خطر النهاية.

نتنياهو، لم يعد يقيم وزنا لأي حسابات سياسية سوى البحث عما يمنحه فوزا انتخابيا، مهما كان الثمن والذرائع، وبلا أي مقدمات فتح باب العنصرية بأوسع معانيها، وعاد للحديث عن الفهم الترانسفيري من بوابة جديدة، عندما اعتبر أن "إسرائيل دولة لليهود" فقط، وعلى "غير اليهود" أن يبحثوا عن كيانات أخرى ليعيشوا فيها، والحديث هنا لا يتعلق سوى بالفلسطينيين العرب، ولا تحتمل تأويلا أو تفسيرا او تبريرا.

كان التقدير السياسي، ان تصبح تلك التصريحات المادة الأبرز لملاحقة نتنياهو، كونها تجسيد حي وحقيقي للعنصرية الصهيونية، خاصة بعد أن ذهب لتجسيد ذلك بتحالف انتخابي مع قوى إرهابية عنصرية، تعتبرها أمريكا قبل غيرها، بأنها منظمات خارج القانون، وتمنع أي ممارسات لها، فيما هي الحليف الأبرز لرئيس حكومة الكيان وتكتل الليكود.

وضمن سياق البحث عما يمنحه صوتا إضافيا في المعركة الانتخابية، تحدث نتنياهو عن المسألة الفلسطينية، ففي خلال لقاء ليكودي أشار الى أن رئيس السلطة محمود عباس، لعب دورا مهما في تكريس فصل قطاع غزة، وان الأموال القطرية التي وافق على ارسالها تكرس ذلك الفصل، وتساعد في تعزيز الانقسام.

ما جاء في أقوال العنصري نتنياهو بعضا من الحقيقة، حيث أن الانقسام نتاج تحالف مركب، هدفه الأساسي انهاء المشروع الوطني الفلسطيني، بدأ التخطيط له مع تنفيذ شارون خطة الانسحاب من قطاع غزة، من طرف واحد، دون تنسيق مع السلطة الوطنية، دون أي ارتباط بإعادة الانتشار ي الضفة الغربية، وفقا لاتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، والذي كان ينص على ذلك، بل وقبل الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة.

واستكما لا لذلك فرضت أمريكا بمساعدة قطر على محمود عباس ان يجري انتخابات برلمانية، تسمح لحماس المشاركة فيها، دون أي شرط أو التزام بالقانون والدستور المؤقت، وهم على معرفة دقيقة انها ستكون شريكا قويا، ان لم تكن الغالبية البرلمانية، لخلق أزمة في النظام السياسي الفلسطيني، تحقق لهم خلال فترة قصيرة جدا، بعد انقلاب حماس في يونيو 2007، وصمت عباس على اتخاذ أي خطوة فعلية لمواجهة الانقلاب، بل ساهم في تكريسه، عبر سلسلة من القرارات الغريبة، أبرزها الطلب من موظفي السلطة كافة عدم الذهاب الى العمل والجلوس في بيوتهم، ما قدم لحماس كل الذرائع لإقامة سلطتها الخاصة، وبالتوازي رفض عباس اعتبار قطاع غزة في حينه "إقليما متمردا"، بضغط أمريكي قطري وبالتأكيد حكومة إسرائيل.

الانقسام صناعة أمريكية إسرائيلية، بمساعدة حيوية من قطر وتنفيذ مشترك من محمود عباس وحماس، وكان معلوما جدا أنه الخدمة السياسية الأهم للمشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني.

بعد 11 عاما تذكر عباس ان هناك انقلاب وبأن حماس خطفت غزة، فقرر فتح أوسع معركة لحصار قطاع غزة، وطالب رسميا من حكومة تل أبيب عبر مندوبه حسين الشيخ، بأن تتوقف حكومة نتنياهو عن تزويد القطاع بالكهرباء والمياه ووقف كل الخدمات المالية.

قرارات سبقت اعلان الإدارة الأمريكية عن مخططها الجديد المعروف باسم صفقة ترامب، في توقيت لا يمكن اعتباره عفويا او صدفة دون ترتيب من أجل تعميق الأزمة الوطنية وتكريس أكثر للبعد الانقسامي رغم وجود حكومة توافقوا عليها في أبريل 2014.

وسارعت حماس بالرد بخطوات سمحت لعباس وتياره الاستفادة منها ليذهب بعيدا في خطوات الفصل والانعزالية، وتمهيد الطريق عمليا لتمرير صفقة ترامب والمشروع التهويدي.

تيار عباس، فجأة تذكر أن أموال قطر لخدمة الانقسام، واحتفى بتصريحات نتنياهو، وكأنها "اكتشاف بارودي"، وتجاهلوا ما قاله عن دور عباس، كما انهم

تجاهلوا كليا جوهر التصريحات العنصرية للفاشي الذي يتصرف وكأنه في عالم بلا حساب.

احتفاء التيار العباسي بجانب من تصريحات نتنياهو، يكشف ان الجوهري في معركتهم لم يعد المشروع التهويدي العنصري، بل البحث عن كل سبل ممكنة لتعزيز جدار الفصل السياسي بين جناحي "بقايا الوطن"، وبدلا من ملاحقة هذا الغر السياسي على أخطر أقوال لرئيس وزراء حاكم في دولة الكيان، ذهبوا لخطف بعضا من كلامه المعلوم لأي طفل فلسطيني، بان المال القطري لخدمة الانقسام، كما أن قرارات عباس لحصار غزة لتكريسه.

ما حدث من تجاهل التيار العباسي لعنصرية تصريحات نتنياهو يشكل فضيحة سياسية تستحق الإدانة الوطنية العامة، دون تجاهل لأن هدف الكيان وكذا إجراءات حصار القطاع وقطع رواتب عشرات آلاف من الموظفين خطوات تكميلية لتعزيز الفصل والانقسام.

ملاحظة: أمين سر مجلس ثوري فتح (م 7) يتحدث بأن حكومة عباس الجديدة لن تهمل قطاع غزة، وسيتم التعامل معه كأي محافظة...تصريح يكفي للتدليل أنه لا يعرف ما هو قطاع غزة!

تنويه خاص: المشترك بين سلطتي رام الله وقطاع غزة، حركة القمع والإرهاب لكل من لا يقول "آمين" للفساد الوطني العام"...حرب الإرهاب للمعارضين تتعاظم مع كل فشل مضاف...انفجار الغضب قد لا يطول!

أحداث غزة...خطيئة حمساوية أم جزء من "صفقة سياسية"!

كتب حسن عصفور/ دون الالتفات كثيرا لرواية معيبة أصدرتها حركة حماس، لتبرير جريمتها الأمنية ضد شباب حراك "بدنا نعيش"، فإن المشهد في قطاع غزة، يتطلب قراءة من زوايا مختلفة لتلك الأحداث على ضوء التطورات المتلاحقة في المنطقة.

منذ انطلاقة "هبة الغضب" الشبابية في حراك هو الأول بعد الانقلاب الأسود 14 يونيو 2007، وقيادة حماس تصر ان تذهب الى المعالجة الأمنية بحدها الأقصى، وتصم الآذان لكل ما قدم لها، علها تقف وتفكر ماذا بعد، وهل حقا يمكن للمعالجة الأمنية أن تحقق لها "نصرا مبينا" على من قرر ان لا يموت جوعا، وان يكسر الحصار المركب والتجويع المنظم...

منذ أن اختارت حماس، الحل الأمني لمعالجة الحراك، وهي محكومة بهاجس خوف حقيقي من تطور الهبة، وتعمل بكل السبل أن تضع لها "أهدافا غير أهدافها"، وتستخدم كل أدواتها لتشويه جوهر المطالب وتحويلها من "إنسانية" الى "سياسية" كي تصنع سيناريو لـ "مؤامرة" تمنحها "الحق" في الحل الأمني...

محاولة تسييس الحراك هدف لطرفي النكبة الانقسامية، وليس هدفا لمن خرج رفضا للموت قهرا وجوعا، فحماس لها مصلحة كلية بأن تتلاعب بجوهر المطالب، وتذهب الى ان الهدف هو "إسقاط حكمها" وطبعا تصل السخرية الى ذروتها عندما تعتبر هبة الغضب هدفها "إسقاط سلطة المقاومة"، وهنا تكمن الطامة الكبرى، حيث التعريف للمقاومة سيكون لاحقا، من مع حماس مقاوم ومن ليس معها غير مقاوم. معيار المقاومة الجديد لحركة حماس ليس من يقف ضد المشروع الأمريكي – الإسرائيلي...تعريف حمساوي يمثل بداية لما سيكون مستقبلا.

فيما تذهب سلطة الحكم المحدود في رام الله، الدفع بكل ما لها من أثر لتصنع "معركة شعبية" لـ "إسقاط حكم حماس"، وهي التي تحدث عن ذلك قبل هبة الغضب جوعا، في مسلسل تصريحات بدأها رأس السلطة محمود عباس، مرورا بكل من نطق من عناصر تلك السلطة محدودة الحكم والأثر...

طرفي النكبة الوطنية يبحثان "تسييس هبة الغضب" كل بحساب لما سيكون، كمقدمة للصفقة الشاملة لترتيبات في القدس والضفة وقطاع غزة.

أن تستبق قيادة فتح (م7)، وسلطة الحكم المحدود هبة الغضب بحرب تصريحات تتحدث عن "إسقاط حكم حماس"، وهي التي لا تملك ان تسقط حجرا على جيب لجيش قوات الاحتلال يقتحم منزل رئيسها عباس، وتتجاوب معها وسريعا جدا قيادة حماس، فنحن هنا أمام حدث لا يمكن ان يكون "توافق الصدفة".

منذ أشهر، وصفقة ترامب الإقليمية تأخذ منحنيات تنفيذية بشكل أو بآخر، بعيدا عن "جعجعة الكذب" الرافضة، وفي الآونة الأخيرة، نشرت وسائل الإعلام العبرية سلسلة من التقارير تتحدث عن "الملامح الغزية" في تلك الصفقة، والمرتكزة أساسا الى خلق كيان سياسي خاص" في قطاع غزة تحت حكم حماس، صفقة "نزع السلاح الثقيل مقابل رفع الحصار" تتلخص في:

1-مطالب إنسانية – اقتصادية، تبدأ تنفيذها تدريجيا، بحيث تشمل:

-توسيع مساحة الصيد

-تشغيل 90 ألف عامل

- تشغيل خط كهرباء يزود القطاع "بحجم كبير".

- إنشاء "مناطق بنفسجية" في معبر إيرز - بيت حانون؛ لإبرام صفقات تجارية، وزيادة عدد التصاريح للتجار للخروج من القطاع.

-فتح معبر كارني (المنطار)، ولاحقاً إنشاء منطقة صناعية في معبري المنطار وبيت حانون.

- انشاء منطقة أمنية على طول السياج الفاصل بعمق 300 م داخل قطاع غزة.

- استمرار تحويل المنحة المالية القطرية، بوتيرة 30 مليون دولار شهرياً.

مقابل أن تسيطر حماس على الوضع الأمني...وتصل الى "تفاهمات التهدئة الشاملة".

2- العمل على تنفيذ القسم الأمني السياسي من الخطة وتشمل:

*إبقاء الشأن الداخلي في غزة لحماس والتنظيمات تحت "كيان سياسي".

*إبقاء الأمن في القطاع تحت سيطرة حماس.

*تجريد قطاع غزة من كافة الأسلحة الثقيلة، والإبقاء فقط على الأسلحة الخفيفة الصغيرة وسيكون استخدامها تحت نطاق محدود، وسيخضع لآلية رقابة صارمة.

*رفع الحصار الشامل عن قطاع غزة، ويتم إخراج مشروعات إلى حيز التنفيذ، في مجالات البنية التحتية، والتشغيل، والاقتصاد، والصحة والتربية والتعليم، بتمويل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية.

*فتح طريق بحري إلى ميناء غزة، تسمح في المرحلة الأولى بتصدير واستيراد بضائع بشكل مباشر إلى القطاع.

وتشير المصادر الى ان تسوية كهذه يمكن تنفيذها في غضون 3 إلى 5 سنوات.

تلك هي ملامح خطة سياسية يتم تجهيزها، تتناسق مع خطة ترامب، مع خطة التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية، لتشمل 40% لإقامة "كانتونات الحكم الذاتي"، و10 – 15 للضم الشامل الى إسرائيل، وما تبقى مناطق استثمار اقتصادي مشترك.

وقضية القدس لم يعد بها اسرار كثيرة فالتهويد والضم هو جوهر ما يتم عرضه، ومؤخرا تحدث وفد أوروبي تفصيلا لبعض أهل القدس عن ذلك.

السؤال، هل ما حدث في قطاع غزة هو مقدمة لتنفيذ تلك الخطة السياسية – الأمنية، أم هو خطيئة سياسية...

الخطيئة مهما كبرت يمكن أن نجد لها حلا سياسيا، اما لو كانت جزءا من صفقة فلها موقف مختلف وجذريا...ننتظر ردا من قيادة حماس قبل الذهاب بعيدا!

ملاحظة: أثارت مذيعة من "أصل فلسطيني" ضجة بعد نشرها تغريدة بأنها لن تضحي بإبنها حتى لفلسطين...تغريدة هدفها التحريض على عدم مقاومة المحتلين تمهيدا لنشر ثقافة الاستسلام...يا أنت، أمهات فلسطين لا تنتظر منك قولا...فخير القول إن تخرسي!

تنويه خاص: وزير خارجية أمريكا اعتبر أن "الرب أرسل ترامب لإنقاذ إسرائيل"...طيب هيك شو ترك لبعض مشايخ الدجل السياسي، خاصة ذاك في شمال بقايا الوطن، الذي يرى فيمن يمنحه ما لا يستحق "هدية الله" للشعب الفلسطيني....بومبيو وهبابيشو سوا سوا!

اعتراف الـ "لولوة"...جوهرة سياسية لحماس!

كتب حسن عصفور/ لا تحريم لعلاقة بين نظام عربي، واي من فصائل العمل الفلسطيني، في ظل الواقع العام منذ النكبة الفلسطينية الكبرى الأولى عام 1948، وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي تكفلت ان تعيد للقضية حضورا طاغيا، رسم مسار لشعب لن يستكين يوما، أي كانت الظروف.

لكن التعامل مع الدول العربية، وخاصة أنظمتها يجب ان يكون في سياق خدمة الهدف الوطني العام، وليس أن يكون أداة استخدام لتمرير مؤامرات مشبوهة، او خدمة لأهداف ليست من نسيج الانتماء، وتلك هي جوهر القيمة الفعلية لأي علاقة يتم اقامتها.

من هنا يجب التعامل مع الدور القطري، وفقا لما أعلنه رئيس وزرائها السابق والملياردير الحالي حمد بن جاسم، في التكليف الذي منح لقطر من الإدارة الأمريكية (لن نقف كثيرا من الإدارة ام المخابرات المركزية سي آي ايه)، لفتح الباب لحركة حماس، وترسيخ علاقة معها (من خلف منظمة التحرير والسلطة الوطنية في حينه).

وحاول البعض أن يشكك في رواية "مهندس الارتباط" بين الإدارة الأمريكية (وعبرها إسرائيل) مع حركة حماس، والأهداف المحددة لتلك العلاقة، والتي تتناقض جوهريا مع المسار الوطني الفلسطيني، فجاء اعتراف الناطقة باسم الخارجية القطرية لولوة خاطر، في مقابلة مطولة مع موقع أمريكي شهير، المونيتور في مارس 2019، أن "الولايات المتحدة هي من دفعت الدوحة إلى إقامة علاقات مع حركة "حماس".

ولفتت لولوة، إلى "أنه لم يكن هناك أي اتصالات تقريبا بينهما حتى تلقت قطر طلبا بهذا الخصوص من إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن للتوسط في النزاع".

اعتراف من شخصية لا تزال في المؤسسة الرسمية، أي ليس من مسؤول سابق ليغمز البعض من قناته، كشكل من اشكال "تصفية حسابات خاصة"، وعل حديث خاطر يكتسب قيمة سياسية اعلى مما قاله بن جاسم، ليس فقط لكونها لا تزال

ضمن دوائر الحكم القطري، بل لتوقيت "الأمر الأمريكي"، حيث بدأت واشنطن بالتنسيق مع دول الكيان وبعض "أدوات" محلية للخلاص من الزعيم الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات بعد قمة كمب ديفيد، حيث رفض "مشروع تهويد البراق ساحة وحائط، باعتبار ذلك مقدمة عملية لوضع حجر أساس لبناء "هيكل على حساب المسجد الأقصى".

جورج بوش الابن، هو مهندس تصفية الخالد أبو عمار، ومن وضع الخطة العملية لذلك مستخدما أدوات إسرائيلية وبعض فلسطينية، وأعلن ذلك في خطابه الشهير يونيو 2002، عندما طالب صراحة بالتخلص من الشهيد المؤسس، باعتبار أن الشعب الفلسطيني "يستحق قيادة أفضل" وكرشوة سياسية لهدفه تقدم بمبدأ جديد أسماه "حل الدولتين"، ثمن مخادع لهدف حقيقي.

أمريكا، في حينه وضعت مسار التخلص من "أبو عمار" بالتوازي مع تدمير مقومات السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها حالة كيانية تعرقل المشروع التهويدي العام، فالمخطط عمل على هدفين بالتوازي، اغتيال الخالد ياسر عرفات، وتلك مكلفة بها إسرائيل وأدوات فلسطينية، والأخرى العمل على تدمير أول كيان فلسطيني في التاريخ.

مهمة الخلاص الجسدي من أبو عمار تم تحقيقها عمليا في 11 نوفمبر 2004، فيما المهمة الأخرى، بدأت مع اعلان شارون خروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، دون تنسيق مع "القيادة المسؤولة الجديدة" التي دعا اليها بوش الابن، بانتخاب محمود عباس رئيسا، ولم يكن الموقف الإسرائيلي رفضا لموقف عباس، خاصة وان شارون اعتبر فوزه "نصر تاريخي"، لكن الرفض كان رسالة علنية، ان عهد السلطة الوطنية التي تأسست عام 1994، انتهى سياسيا، كما انتهى أصحاب الاتفاق الذي أنجبها، باغتيال رابين وأبو عمار فكانت الضرورة ان تغتال السلطة الوطنية. (عباس تخلص لاحقا من كل فريق أوسلو)

وبعد أسابيع من الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة، أعلن عباس عن إجراء انتخابات تشريعية، في يناير 2006، وكانت المفاجأة السياسية الكبرى، بأن قررت حركة حماس المشاركة في تلك الانتخابات، وهي التي تعتبر السلطة ومكوناتها من نتائج "اتفاق أوسلو الخياني"، ورفضت أن تشارك في أول

انتخابات عام 1996 وهددت بالتصفية أي من أعضائها المشاركة فيها، لكنها وبلا أي تقديم أو توضيح او تبرير لخطوتها وافقت على المشاركة 2006.

ولم يضع عباس أي شرط بأن تلتزم حماس بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وما ينتج عنه من التزامات سياسية – قانونية، وجاءت التسهيلات الأمريكية – الإسرائيلية لدفع حماس المشاركة، لتكشف أول خيوط تنفيذ المؤامرة الخاصة بتدمير السلطة الوطنية، وكان عراب تلك العملية رئيس وزراء قطر في حينه حمد بن جاسم، بتكليف "أمني" امريكي وتعاون إسرائيلي وموافقة عباسية.

لم تكن المفاجأة فوز حماس بأغلبية، بل كانت حجم الفوز الكبير الذي كان ضعف مقاعد فتح تقريبا، وشكلت حماس الحكومة وعرضت برنامجا سياسيا نقيضا لبرنامج محمود عباس، الذي أنتخب وفقا له يناير 2005، ولم يقف الرئيس ليضع "فيتو" على ذلك الخرق الكبير للقانون (دستور مؤقت)، ومن هنا بدأت شرارة الانقسام القادم، الذي تم ترتيبه بين أطراف ثلاثة (واشنطن، تل أبيب والدوحة)، وكان لهم ما أرادوا في يونيو 2007.

لذا كانت قطر أحد أدوات الانقسام التنفيذية، واستخدمت حماس في ذلك بناء على طلب أمريكي، كما استغلت "ظرف عباس الخاص" معها لتمنعه من أي اتخاذ خطوة فاعلة ضد انقلاب حماس 2007.

والآن، ليس مطلوبا من حماس أن تقطع علاقاتها بقطر، لكن مطلوب منها أن تتوقف عن تقديم شهادات "براءة ذمة وطنية" للدور القطري...وقريبا جدا ستعرف حماس تلك الحقيقة، بعد أن ينتهي الدور المرسوم لقطر، في ظل ترسيخ "كيانية غزة"، وملامحه بدت عمليا بمنع أي قيادي حمساوي من الحديث السياسي من الدوحة، التي باتت للإقامة فقط.

الرؤية السياسية للحقيقة مقدمة لحماية الموقف السياسي وليس العكس...فليس مطلوبا حربا على الدوحة ودورها التخريبي في الجسد الفلسطيني، بل صمتا أو شكرا إنسانيا لا أكثر، فهل تستطيع قيادة حماس على ذلك...تلك هي المسألة!

ملاحظة وتنويه: احياء "يوم الأرض" يستحق من أرسى حجره الأساس تحية ورفع قبضة لهم...أهلنا في الداخل 48 وللشاعر الراحل توفيق زياد وحزبه

الشيوعي ولجنه المتابعة السياسية، كان يوما لوحدة الشعب الفلسطيني الوطنية...فهل بات ذلك هدفا مستعصيا مع واقعنا الراهن...الاحتفال في ظل نكبة الانقسام خدعة!

الانقلاب الأمريكي الكبير والرد الفلسطيني "الصغير"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، نطقها ممثلو الإدارة الرسمية الأمريكية، بأن هناك "محددات جديدة" سيتم التعامل معها بخصوص القدس والمستوطنات والحدود والأمن في الضفة الغربية، وأسس التفاوض بين الفلسطينيين وإسرائيل، حديث لم يعد نقلا عن او منسوبا لمن، وليس لشخصية يهودية أكثر صهيونية من "هيرتزل"، ليجدوا لها "تبريرا" لـ "تبرير هوان سياسي"، فوزير الخارجية الأمريكية قالها نصا صريحا أمام مؤتمر المنظمة اليهودية الصهيونية الأهم في الولايات المتحدة.

بومبيو تحدث بإن الولايات المتحدة تريد "توسيع النقاش"، وذلك في رد على سؤال عما إذا كان اتفاق السلام سيركز كما في الماضي على ترسيخ الحدود والاعتراف المتبادل ووضع القدس والمستوطنات في الضفة الغربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

أكد بومبيو: "هذه كانت المعايير التي احتلت النقاشات سابقا وقادتنا إلى ما نحن عليه الآن: لا حل". وأشار إلى أن الخطة الأميركية "ستستند إلى الحقائق على الأرض والتقييم الواقعي لما سيقودنا إلى تحقيق نتيجة جيدة".

يوم 27 مارس (آذار) 2019، سيكون علامة رسمية فارقة في نهاية مرحلة سياسية بأكملها، للبدء في مرحلة جديدة، مرحلة يمكن توصيفها، بأنها "الانقلاب الأمريكي الأكبر" منذ العام 1948 وحتى تاريخه، فيما يتعلق بتدمير كل الأسس السابقة لحل القضة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، سواء ما يتعلق بقرارات الشرعية الدولية "جمعية عامة ومجلس أمن"، او المبادرات الأمريكية كافة منذ عام 1967، مرورا بمبدأ ريغان 1982 "الأرض مقابل السلام" الى "محددات كلينتون" عام 2000 في قمة كمب ديفيد، ومبادرة بوش 2002 "حل

الدولتين مقابل تصفية عرفات"...الى جانب ذلك كله "اتفاق اعلان المبادئ – اتفاق أوسلو" 1993 وما تلاه من اتفاقات تفصيلية.

من هنا نكتشف أن "عناصر الرؤية الأمريكية الجديدة" تستند الى:

* تخلي أمريكا رسميا عن شعار "حل الدولتين" بكل ما يحمل من خدعة سياسية.

* أمريكا تعتبر ان الضفة الغربية أرض متنازع عليها بين سكان وسكان.

* المستوطنات كافة هي جزء من "الدولة اليهودية" باعتبارها "يهودا والسامرة".

* القدس عاصمة لـ "الدولة اليهودية" وللفلسطينيين فيها حقوق مدنية، ويمكن ان تصبح بعض الأحياء السكانية جزء من "الكيانية الفلسطينية"، مع الاحتفاظ بالبلدة القديمة والحرم الشريف بما يتضمن ساحة البراق وحائطها كمكان "يهودي مقدس" فهي "آثار من الهيكل".

* قضية اللاجئين لم تعد جزءا من المشكلة مع إسرائيل بل هي مشكلة فلسطينية عربية.

*الأمن الشامل في الضفة ومن بحر المتوسط الى نهر الأردن سيكون ضمن "السيادة الإسرائيلية".

* قطاع غزة له ترتيبات خاصة.

تلك هي ملامح "الرؤية الأمريكية"، التي كشف عنها وزير الخارجية امام مؤتمر الأيباك، وأشار لها خلال نقاش في مجلس النواب، وصلت الى أن يبد النائب الديمقراطي ديفيد برايس شكوكه حيال هذه المقاربة، وسأل بومبيو هازئا ما إذا كان على الفلسطينيين أن يشعروا بـ "الامتنان".

وبعد، هل حقا يجب على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ان ينتظر أكثر ليعلن موقفا رسميا، وهل يحتاج الى ترداد كلاما مملا، حول "إكذوبة" اخترعها له صحفي منافق مقابل مالا ووساما، بانه "بطل اسقاط صفقة القرن"، حاول بعضا من مريديه تسويقها كـ "حقيقة" للهروب من رد عملي.

ولعل التاريخ قدم "هدية سياسية" لرئيس السلطة عباس، بأن يتزامن الانقلاب الأمريكي مع عقد القمة العربية في تونس، ليعلن الموقف الفلسطيني، وكي لا يذهب البعض بعيدا دفاعا عن الاستسلام المبكر، نقول ان المطلوب هو فقط تنفيذ كل ما تم التوافق عليه في أطر منظمة التحرير الفلسطينية، مجلسين وطني ومركزي ولجنة تنفيذية، ومنها:

- وقف العمل بكل الاتفاقات الموقعة لانتهاء أجلها وعدم التزام إسرائيل بها.

- اعلان دول فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، واعتبارها الكيان التمثيلي السياسي للشعب الفلسطيني "دولة لك أبناء الشعب"، بعد انتهاء دور السلطة مع انتهاء المرحلة الانتقالية.

- سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل وتعليقه الى حين اعترافها بـ "دولة فلسطين".

- وقف العمل باتفاق باريس وليس البحث عن تعديله، ويترك لحكومة دولة فلسطين القيام بما يلزم.

- اعلان أن المقاطعة لكل ما له صلة بالكيان الإسرائيلي هو جزء من المقاومة السياسية لدولة فلسطين.

- تشكيل لجنة فلسطينية أردنية لوضع رؤية خاصة بمدينة القدس بالبعد الديني وليس السياسي.

- الغاء دائرة شؤون المفاوضات لانتهاء دورها في المرحلة الراهنة، وما سيكون هو تفاوض بين دولتين.

- تقديم رزمة القرارات الفلسطينية الى القمة العربية لمساندتها، وتأييدها.

- الطلب بإعادة التعامل مع "مبادرة السلام العربية" بما يلزم وقف كل اشكال الاتصالات مع إسرائيل، بما فيها الوفود الرياضة وغيرها.

- ذلك يتطلب تخلي حركة فتح (م7)، ورئيسها التعامل مع قطاع غزة كـ "كيان معادي"، وأن تعيد التفكير في علاقتها مع فصائل العمل الوطني، وتعليق التشكيل "الوزاري الجديد" الى حين الاتفاق الوطني.

- اعتبار الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت "تمثيلا وليس اسماءا" هو حكومة دولة فلسطين، الى حين الانتهاء من ترتيب تشكيل مؤسسات الدولة.

تلك بعض من "ملامح خطة فلسطينية وطنية" للرد على الانقلاب الأمريكي الكبير، لو حقا يراد مواجهته وليس تمريره بمسميات مختلفة.

ملاحظة: أخطأت الجبهتان الشعبية والديمقراطية المشاركة في لقاء مع الوفد المصري دون توافق مع مكونات "التجمع"، فغير مبرر استثناء حزب الشعب مهما كان لحماس من ملاحظات على موقفه...الانتقائية مرض سرطاني فاجتنبوه!

تنويه هام: صديق أرسل لي مستغربا بعد أنباء عن قصف إسرائيلي مواقع للحرس الثوري الإيراني في حلب "وينها صواريخ أس"، وأضاف ساخرا معقول بدهم غزة ترد عنهم...سخرية تلخص كثيرا من المشهد!

السفارة ...القنصلية و"ثورة الغضب السرية"!

كتب حسن عصفور/ في ديسمبر 2017 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اعترافه بأن القدس "عاصمة لإسرائيل"، متحديا بذلك كل قرارات الشرعية الدولية، وقبلها مواقف الإدارات الأمريكية السابقة، التي رفضت ذلك منذ عام 1948، حتى 2017.

ولم يقتصر الأمر، عند اعتراف "نظري" بل ذهب سريعا لتنفيذ الإعلان بنقل السفارة من تل أبيب الى القدس في مايو / أيار 2018، وبعد أقل من عام في 4 مارس / آذار 2019، أنهى عمل القنصلية الأمريكية التي كانت بمثابة "سفارة" خاصة للفلسطينيين منذ عام 1844، والسلطة الوطنية منذ تأسيسها عام 1994.

الخطوات الثلاثة سارت بشكل متسارع، في ظل غياب أي رد فعل حقيقي فلسطيني، رسمي وشعبي، سوى ما كان يوم الجمعة الأسود في قطاع غزة مايو 2018، حيث ارتكب دولة الكيان "مجزرة دموية" سقط أثرها 70 شهيد، دون ذلك كان بعض "التحرشات" التي لم تشكل قوة فعل تربك الإدارة الأمريكية.

ولأن الموقف الفلسطيني الرسمي – الشعبي، لم يكن يوازي أي من تلك البيانات التي أطلقتها كل "المكونات السياسية" في بقايا الوطن، خاصة التي هددت بأن "أبواب جهنم" ستفتح على أمريكا وإسرائيل والمصالح الأمريكية، وربما الوجود الأمريكي نفسه، لم تر النور، فقد غابت ردود الفعل العربية وكأن ما حدث ليس سوى "خبر عابر".

بل أن الجامعة العربية، لم تهتز كثيرا فلم تستدع وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع طارئ، ولم تتقدم بأي خطة عمل ملموسة لمواجهة القرار الأمريكي الذي يمس عاصمة فلسطين، والمكانة المقدسة للمدينة سياسا ودينيا، واكتفت الدول العربية، بكلمات حاولت قدر المستطاع أن لا "تخدش" الإحساس الأمريكي.

ولأن الموقف المنهك لا قيمة له، واصلت أمريكا تحديها وأنهت وجود القنصلية في القدس، لتكريس قرارها من كل جوانبه، وتفرض سياسيا على الفلسطينيين الذين يحتاجون "خدمات ما" تتعلق بأمريكا، ان يذهب الى القدس الغربية، لفرض "حقيقة سياسية" عمليا وليس نظريا، ومن هنا تبدأ رحلة جديدة، أمام الشعب الفلسطيني، خاصة أهل القدس المجبرين بحكم واقع ما التعامل مع الخدمات القنصلية الأمريكية.

قد لا يكون جديدا على النظام الرسمي العربي وجامعته، أن يقف مشلولا أمام قرار أمريكي، فخلال المواجهة الكبرى التي قادها الشهيد المؤسس ياسر عرفات دفاعا عن الهوية السياسية – الدينية للقدس، ورفضا للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتهويد المدينة والأرض الفلسطينية في الضفة الغربية من 2000 حتى اغتياله نوفمبر 2004، لم نجد أي حراك حقيقي عربي رسمي لمنع المؤامرة العلنية، وحاولت دول عربية أن تبدو كـ "وسيط" أمريكي لكسر شوكة الخالد أبو عمار، بأشكال متعددة.

قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وتكريس ذلك عمليا وفرضه على أهل فلسطين واقعا، قد يكون أكثر القرارات التي تم تنفيذها بـ "سلاسة غريبة"، وكأن الأمر لا يتعلق بأحد أقدس المناطق عربيا وقبلها فلسطينيا الى جانب البعدين الإسلامي – المسيحي.

كل مقومات صفع واشنطن جديا متوفرة، واجبار واشنطن على التفكير جذريا بأن لا تذهب بعيدا في القرار، لو أن دولة عربية أعلنت تهديدا اقتصاديا للمصالح الأمريكية، كما حدث مع قضية اللحوم البرازيلية، التي أجبرت حكومة الرئيس المنتخب أن تتراجع عن تنفيذ "وعد" نقل السفارة، عندما هددت بعض دول عربية بوقف استيراد اللحم الحلال منها، ما يعني خسارة بـ5 مليار دولار.

المصالح الأمريكية في بلاد العرب اضعافا مضاعفة، لم تمس ابدأ، بل العكس تماما تضاعفت حركة التفاعل الاقتصادي معها، فكان منطقيا جدا،ان لا تتأثر أمريكا بأي بيان يندد أو يهدد لو نقلت سفارتها.

الطريف، ان الجانب الرسمي الفلسطيني، اكتشف أن قرار انهاء عمل القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية بعد 175 عاما من وجودها، ينهي دورها في عملية السلام.

موقف يحمل إهانة غير مسبوقة للشعب الفلسطيني ولتاريخه الكفاحي، ان يتكثف رد الفعل الرسمي لما يمسي نفسه ممثل الشعب بتلك السخافة النادرة، وكأن هناك عملية سلام لا تنتظر سوى من يرعاها أو يشارك بها، وهو قول الى جانب هزالته، يمثل تضليلا سياسيا، للحديث عن "ميت" بصيغة الحي، ووصف هروب من اتخاذ أي قرار عملي صدامي حقيقي يعيد الاعتبار للكينونة الوطنية، التي أصابها هوان لا سابق له في حياة الشعب الفلسطيني.

لن نطالب محمود عباس ومن يقف الى جانبه باعتباره "متصدي لصفقة ترامب"، أن يذهب لمقاومة شعبية او مواجهة عامة مع المحتلين والأمريكان، فقط أن ينفذ بعضا من قرارات تم التصويت عليها في المؤسسات التي يتحكم بها، لا أكثر ولا أقل.

ونصيحة أخيرة، على فصائل النكبة أن تأخذ إجازة طويلة عن الكلام، وأن تتوقف عن اصار أي بيانات تتعلق بأن قرار أمريكا لن يمر دون عقاب...فصمتكم لأول مرة سيكون خيرا للشعب على أمل الاعتزال النهائي من عقاب الشعب بوجودكم!

صحيح هل لا زالت بعض "أصوات الجعجعة" تقول إنه تم اسقاط صفقة ترامب!

ملاحظة: زيارة رئيس سلطة الحكم المحدود محمود رضا عباس الى العراق كشفت أن وفده يضم مدير المخابرات فرج ومدير الاستثمار مصطفى كذلك ولده ياسر عباس، دون وجود لأي سياسي...هل هي زيارة أمنية – اقتصادية بس...و"هزي يا نواعم"!

تنويه خاص: سؤال الى من لا يهمه الأمر، ما هو تعريف جريمة قطع رواتب عشرات آلاف فلسطينيين في ظل مواجهة مع العدو...وفي الطريق مطلوب تحديد شو عقوبة أي جريمة ضد الانسان!

الصواب السياسي في مفاوضات التهدئة!

كتب حسن عصفور/ يدرك الفلسطيني، بعيدا عن حماقة التعصب الحزبي، أن المشروع الأمريكي – الإسرائيلي يرمي فيما يرمي من "أهداف سياسية خبيثة"، فصل الضفة عن قطاع غزة، لإقامة "كانتونات" متفرقة تربطها أنفاق وجسور تحت السيطرة الأمنية للدولة العبرية على مساحة 40 % من الأرض الفلسطينية، فيما يذهبون الى تقاسم وظيفي اقتصادي في الغالبية من الأرض، بعد تهويد ما نسبة 12 – 15 منها بمسمى "يهودا والسامرة.

بينما يخطط لإقامة "كيان سياسي ما" في قطاع غزة يمنح كثيرا من الأبعاد الاستقلالية، ليصبح وكأنه "قاعدة الدولة المرتقبة" بعد استكمال المشروع التهويدي في الضفة والقدس، والبحث عن تواصل ما بين "كانتونات الضفة وكيان قطاع غزة".

أهداف لا يوجد بها أي لغز أو مفاجأة سوى للجاهلين، أو لمن يتغابى لتمرير ذلك، فهو مخطط معلن يتم تنفيذه علنا، وأصبح قريبا من الإنجاز، بعد أن دشنت أمريكا ذلك بتصريحات سفيرها بتل أبيب، حيث ألغي وجود الضفة مستبدلها بتعبير "يهودا والسامرة"، وأكمل وزير خارجية واشنطن، ذلك في بيانه أمام مجلس النواب.

المفاجأة، ليس فما أعلن ممثلو أمريكا بل في رد فعل من كان يجب ان يقفوا بكل قوة سياسية – شعبية أمام تلك التصريحات الذاهبة الى تمرير المخطط التهويدي الانفصالي، كان يعتقد أن الرد الحقيقي سيكون يوم الأرض في كل مدن الضفة والقدس، وان تتصدر حركة فتح (م7)، وقياداتها المركزية تلك المسيرات الغاضبة، لترسل رسالتها السياسية، ان لا مكان لتهويد الأرض والمشروع، ولن يسمح بوأد حلم الشعب في دولته الوطنية.

الصمت الذي ساد مدن الضفة وغياب قيادة فتح كان هو المفاجأة السوداء في يوم الأرض، بينما خرج عشرات آلاف وربما مئات آلاف من أبناء قطاع غزة، حاملين راية الوطن، وغابت راية الفصيل، تأكيدا على ان قطاع غزة لا زال مشعلا ثوريا لحماية المشروع الوطني.

يوم 30 مارس (آذار) 2019، علامة على الفارق النضالي بين واقع رسمي يعمل جاهدا على كبح الحالة الكفاحية في الضفة الغربية، استجابة لقرار رئيس سلطة الحكم المحدود بعدم القيام بأي فعل شعبي حقيقي ضد المحتلين، والاكتفاء بالانتظار الى "يوم تفاوضي"، مشهد لن يمر في الذاكرة الوطنية بهدوء طبيعي، بل سيرسخ واقعا، ان "الرسمية الفلسطينية" قدمت صك استسلام سياسي بمنع الغضب الشعبي في الضفة الغربية، ردا وفعلا.

أن يصبح قطاع غزة هو محور الحدث العالمي في يوم الأرض، من خلال الصورة الكفاحية فتلك هي التي تستحق التساؤل الكبير، لما حضرت غزة وغابت الضفة في يوم الأرض، وهل لذلك أثر سياسي قادم.

الذي كان هو تجسيد لما سيكون، وأن المشروع الأمريكي – الإسرائيلي يمر تحت سمع وبصر وموافقة ضمنية من قبل "الرسمية الفلسطينية وتحالفها"، وبعد يوم الأرض لا يحق لأي من ممثلي التيار الرسمي الحديث عن تصدي واعاقة ورفض، سقطوا في أول اختبار حقيقي للمواجهة.

ذلك "السكون السياسي" الذي كرسته قيادة سلطة الحكم المحدود وفصيلها الرئيسي فتح (م7)، قابله حراك عام كفاحي وتفاوضي في قطاع غزة، تركز حتى ساعته على "تهدئة مقابل تسهيلات"، برعاية – قيادة الشقيقة الكبرى مصر، التي جسدت حضورا مميزا في ذلك.

أحسنت "قيادة غزة السياسية"، بحصر التفاوض عل الأبعاد الإنسانية مع دولة الكيان، واسقطت أي بعد سياسي فيها، فالتفاوض السياسي حق للشرعية الوطنية، التي أصبحت هناك ضرورة قصوى لتصويبها بما يعكس التطورات الجديدة، وخاصة بعد أعلنت "الشرعية الراهنة" عجزها الوطني والكفاحي.

تحاول بعض الأطراف الجاهلة سياسيا أو المتآمرة سياسيا، على دفع "قيادة غزة السياسية" للتفاوض على غير البعد الإنساني، وتثير "سخرية" غريبة حول ذلك، بدلا من "التصفيق" لمن يرفض التفاوض على أي قضية سياسية، وتركيزه على قضايا تتعلق بالحياة اليومية لأهل القطاع لكسر الحصار، وعودة الحياة الطبيعية لسكانه.

محاولة البعض زج "قيادة غزة السياسية" بتفاوض سياسي هو خدمة موضوعية للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي لفصل الضفة عن قطاع غزة، وهو ما يجب مقاومته بكل السبل، فالقطاع لا يبحث "استقلالا سياسيا" بل يبحث "حقا إنسانيا".

حذار من مخطط البعض لفرض تفاوض سياسي لجزء من بقايا الوطن!

ملاحظة: حضور قيادة حماس فعالية يوم الأرض مؤشر إيجابي، كان لها ان تكون رسالة جديدة للشعب الفلسطيني، لو انها اعتذرت عما فعلت ضد حراك "بدنا نعيش"...حراك هو في صلب التفاعل الشعبي وليس غيره!

تنويه خاص: رفض دولة الكويت المشاركة في مؤتمر بالبحرين لحضور وفد إسرائيلي يستحق كل الاحترام...لكن ما هو دور الجامعة العربية التي ترطن ليل نهار بالحديث عن الالتزام بمبادرة السلام العربية...صمت الأمانة العامة شراكة في الحدث!

"الهباشيون الجدد" وفتنة الشر!

كتب حسن عصفور/ ربما يرى غالبية أهل فلسطين، أنه من السخافة الذهاب لمتابعة شخصية لا حضور لها سوى نشر مفاهيم "الدجل السياسي" بعباءة دينية،

ولا يملك من امره سوى ان يواصل البحث عن "نيل رضا الآمر الناهي"، لمنحه ما لا يستحق.

ولعلها الشخصية الأكثر تندرا في الحالة الفلسطينية، وقيل عنها ما لم يقل بغيرها، وبالتأكيد قد يرى الكثيرون أن التجاهل العام هو الرد المناسب على سموم تبثها عبر وسائل مختلفة، ولكن محمود الهباش مفتي رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، في كل ما هو شر، تجاوز كل خط وطني أحمر، في خطبة الجمعة يوم 1 مارس (آذار) 2019، التي نقلها تلفزيون سلطة المقاطعة.

الهباش، بحث فيما قرا من تاريخ وحفظ من "آيات وأحاديث"، ليستخدمها في التحريض على نشر فتنة دموية، لم يجرؤ فلسطيني كان من كان، عميلا، جاسوسا، متطرفا الإشارة اليها، وتسلل عبر حديث نبوي لتمرير دعوة القتل لمن خالف رئيسه وولي نعتمه ("من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه").

قد يرى بعض من "أنصار الرئيس عباس"، انها دعوة يراد منها "نفاقا مركبا"، وبحثا عن رضا مضاعفا بعد ان نشرت عديد المصادر، عن تعيين نجل الهباش وابنته بغير وجه حق، في مناصب رسمية، وتحدث البعض عن قضايا فساد بالجملة، وطالب آخرون بضرورة ان يقوم النائب العام وهيئة مكافحة الفساد بالتحقيق فيما نسب اليه من ثروة تفوق "القدرة الوظيفية" ومنصبه "الديني"، وقد يكون في ذلك بعضا من وجاهة سياسية، لو ان الأمر اقتصر على تصريح ما يمكن توضيحه لاحقا، لكن قوله جاء ببث على تلفزيون السلطة الرسمي، بموافقة رئيس السلطة ذاته، ومن "مسجد الرئاسة"، أي انها "خطبة بمرسوم".

لعل البعض انتظر "توضيحا ما" لتلك الدعوة الشريرة، غير الوطنية، من رئاسة السلطة أولا، ومن حركة فتح (م7) ثانيا، بصفتها الحزب الحاكم في سلطة الحكم المحدود، بأن المشار للدعوة بحثا عن "قتال بالكلام وليس بالسيف" وفقا لبعض تفسيرات الحديث، لكن الصمت المطبق على "الدعوة الجاهلية" تلك تؤكد ان هناك من يبحث فتنة دموية، وخاصة في قطاع غزة.

خطبة الهباش، تبدو كأنها استكمالا لأقوال عدد من قيادات فتح (م7)، التي تحدثوا فيها عن "وسائل أخرى" لمواجهة حماس، وتكشف أن تحريض أنصارهم في

قطاع غزة بالخروج للتظاهر، ليس بحثا عن تعبير ورأي، بل محاولة لخلق "حالة اشتباك دموية"، كونهم يعلمون يقينا ان أجهزة حماس الأمنية ستتعامل بكل تطرف مع أي تظاهرة وبرد غير مألوف.

"الدعوة الهباشية" للاقتتال الداخلي، هي ترجمة عملية لبعض ما تبحث عنه سلطات الاحتلال، وهو هدف يراد به تعزيز "الخطة الانفصالية" واستباقا لتنفيذ الشق الرابع من "خطة ترامب الإقليمية"، وتكريس نظرية إسرائيلية بعدم وجود "شريك فلسطيني"، وخدمة لمن يعمل عل شطب "وحدانية التمثيل الشرعي".

"الهباشيون الجدد" يعلمون يقينا، ان أول رصاصة ضد أي معارض للمنهج العباسي، ستنطلق معها مئات الرصاصات الأخرى، ما يحيل المشهد الى بعض من "حرب أهلية"، ستمنحها دولة الاحتلال كل الوقود المطلوب لإشعالها واستمرارها، وستعمل بلك السبل على انتشارها في مدن الضفة قبل قطاع غزة، كونها "الهدية المنتظرة"، لتكريس مشروعها التهويدي، وإنهاء أي أمل وطني فلسطيني.

أي صدفة تلك التي يخرج بها "الهباشيون الجدد" يدعون للقتال الداخلي، في زمن تعلن حكومة إسرائيل أنه لن يكون هناك يوما سيادة فلسطينية بين النهر والبحر، وسيبقى الأمن تحت السيطرة الإسرائيلية...هل هناك هدايا أكثر قيمة من اقوال هؤلاء "الهباشيون الجدد".

لم يعد الصمت مقبولا على ناشري الفتنة العامة، ووجب على كل المكونات السياسية، أن تنتفض قبل فوات الآوان للتصدي لناشريها، وحصارهم وعزلهم وطنيا، وغير ذلك استعدوا لنار فتنة من نوع جديد!

المفارقة الكبرى، أن "الهباشيين الجدد" لم يتحدثوا يوما عن قتال المحتلين، بل حوارهم بالتي هي أحسن!

ملاحظة: لماذا تصر أدوات قطر الإعلامية بترويج أكاذيب حول العلاقات العربية مع إسرائيل، ونشرها أخبارا وكان دولة الكيان باتت في كل بيت عربي، الترويج الكاذب لتلك الأخبار هو جزء من دعاية صهيونية تقدمها قطر ثمنا لبعض من حماية خاصة جدا!

تنويه خاص: من حق حماس الاحتفال بعودة بعض عناصرها بعد "غياب قسري" في مصر...لكنها بالغت بمظاهره بطريقة مستفزة لأهل قطاع غزة، القابعين تحت حصار فريد...تسجيل الإنجازات ليس بتلك المظاهر...فكروا شوي بس!

الى أمي...بعد غياب 25 عاما!

كتب حسن عصفور/ هي المرة الأولى منذ أن قررت الذهاب بعيدة عني، سأكتب لها وعنها، أمي صفية، رغم كل ما لها بي من أثر إنساني وشخصي قد يفوق ما كان لغيري دون تمييز بما تقدمه الأم، أي أم، لكن هذه المرأة الأمية، التي وجدت نفسها فجأة في صباها ارملة وأسرة من 6 أفردا أصغرهم عمره عام (هو أنا)، تقلص عددهم بعد سنة من رحيل عامود الخيمة، كما كانت تحب أن تسمى والدنا محمد بن جازية، بفقدان طفلة بعد ان دهستها سيارة، حادثين يهدان الجسد والروح في أقل من عام...

لكنها صفية، التي اختارت مستقبلا لتحتضن من لها (ثلاث بنات وولدين)، ذهبت لتعمل كي تصنع حياة بما تستطيع، وكان لها أن حققت ما قد يفوق ما تمنته لإسرتها رغم بعض من اخفاقات لبعض منها.

في فبراير عام 1994، كنت أحد المشاركين في الوفد الفلسطيني لمفاوضات طابا بعد توقيع اتفاق أوسلو، طابا التي لا تبعد كثيرا عن غزة، جاءني اتصال ان والدتي تعيش في وضع قد لا تستطيع أن تقاومه، وهي التي كسرت من الصعاب، وتحدت بجبروت فريد ما واجهها في طريق حياتها، لخص الاتصال أن "أمك تتمنى أن تراك قبل غيابها الطويل".

كانت لحظات قاسية جدا، حملت كل أشكال التناقض الإنساني، ألا تستحق هذه المرأة الفولاذية منك "مغامرة ما"، الا تستحق وهي التي لها كل الفضل ولا غيرها فيما انت فيه، هي من منحك ثقة وحبا، عشقت فيها الحياة قبل الانسان، خاصة وان بعض الأصدقاء في الوفد الفلسطيني أخبروا رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض "أمنون شاحاك" بما كان، فعرض ان يسهلوا ذهابي ضمن ما يعرف بدخول "حالات إنسانية".

عرض اصابني بهزة وجدانية لم اعرفها فيما كان قبا من حياتي، فرصة لأذهب لها أقبل قدميها التي عانت وهي تبحث لنا عما يمنحنا كرما في الحياة، أحضنها كما كنت دوما أنام بحضنها، تخيلتها وهي تستقبلني بفرح أخير لتقول لي يا بني استودعك...تخيلتها بتلك الفرحة التي اصابتنا يوم اللقاء بعد غياب في قبرص عام 1984.

كانت لحظات لم تطل فكان قراري أن أرفض عرض الفرصة الأخيرة لأقول لها يا أمي سلاما...رفضت عرضا ما كان يثير ضجة لو وافقت، كان ردي لهم أن أمي من زرع بي قيم الكرامة والكبرياء، ستغضب مني لو وافقت، وأنا من لم يغضبها يوما رغم أنها كثيرا ما زعلت من بعض "عنادي"...

رفضت وايام وكان الخبر...ماتت أمك ...ماتت صفية، واليوم بعد 25 عاما أعترف أنها اللحظات الأقسى لي في حياتي، رفضت ان اعترف بما كان فقدانها أثرا، هربت من "ضعفي الإنساني" الى "غطاء قوة زائف"، رفضت تقبل عزاء كما هي العادة، وهو ما اغضب يومها الشهيد الخالد ياسر عرفات، رفضت أن يشاركني أحد رحيلها...لأيام اخترت ان اذهب الى البحر في تونس عله يربطني بروحها أكثر...رحلت صفية يا حسن!

وأعترف، انه حتى يومنا هذا أنني ابكي بصمت عندما أذكرها او يتم ذكرها...ابكي لأني أخفيت البكاء امام كل الناس يوم أن غادرتني ورحلت...

يا صفية، بعد 25 عاما أقول لك كم أنا فخور بأني تربيتك...كم أعتز أن إمراة أمية صنعت مني إنسانا لم يحن راسه يوما لغير حق...كم انا فخور بأني ابنك...لروحك يا امي سلاما وحبا ومحبا...أطلب منك سماحا بان قلمي خانني في ان اكتب لك!

في يوم الأم، سلاما لروح أم ناصر اسعاف الجراح جدة بناتي هدى وديمة وام لينه، سلاما لروح أم مروان التل والدة زوجتي سهير...سلاما لأمي الثانية زوجة ابي ووالدة إخوتي...في عيد الأم سلاما لشقيقاتي وأخواتي...

سلاما للأم الفلسطينية حيث لها فخر لا بعده ...سلاما للأم في عالمنا لأنها تستحق.

الى قيادة حماس مجددا...أوقفوا "حديث الإفك السياسي"!

كتب حسن عصفور/ كان ملفتا "توحد" أهل قطاع غزة في مواجهة "الغزوة الإسرائيلية"، ردا على "صاروخ هشارون" مجهول النسب، ومتناسين "مؤقتا" ما قامت بها أجهزة حماس الأمنية ضد من خرج رافعا صوته عاليا بلا خوف، أن لا للموت جوعا، ولا لسرقة "بقايا ما في الجيب مالا"، أفعال لن تنسى لكن حسابها مؤجل...

وقد سجلت حالة "التوحد السياسي" ضد الغزوة ومع المواجهة المحسوبة، كحدث يكشف القيمة الأصل للشعب الفلسطيني، وانه لا يذهب كما بعض الساسة المصابين بـ"التوحد"، معاكسا للشعب المسكون بفعل "التوحد"، لأنه يدرك، خلافا لفاقدي الذاكرة، ان سلاحه الأهم كي لا يذهب مشروعه الوطني هو وحدته، وليس غيرها، خاصة بعد ما كان منذ اغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات وسيادة زمن الفتنة والانقسام.

بعد أن هدأت الغزوة الإسرائيلية لحظات، اعتقد البعض بأن "ساعة قطف الثمار حانت"، فسارعت وكالة حمساوية بنشر اخبار "مسمومة"، حول مخابرات سلطة رام الله، بانها الجهة التي اتصلت خلال القصف على عدد من المواطنين بسرعة إخلاء منازلهم، لإحداث الرعب والهلع، في وسط أهل القطاع...

وسريعا تلقف هذا الخبر بعض من "حكواتية" حماس لإعادة البث تغريدا وتصريحا، في سلوك استفزازي وغير مسؤول، يكشف ان العداء لغير الإسرائيلي عند بعض هؤلاء لا زال في المقدمة، الى جانب انهم قدموا "خدمة سياسية – أمنية مجانية" لتبرئة العدو القومي، ونالت مخابرات دولة الكيان التي تولت الأمر شهادة "الأيزو" في الأخلاق الحميدة، علما بأن كل طفل فلسطيني مرتبط بقضيته حقا يدرك ان ذلك فعل لعدو وليس لغيره...

كان التقدير، ان تسارع قيادة حماس، بعد نجاح الشقيقة الكبرى مصر بوقف الغزوة "مؤقتا"، الى التشاور السياسي العام ودراسة سبل تعزيز الجبهة الداخلية، وتقدير حالة الالتفاف ضد الغزوة، وبحث سبل خلق آليات للعلاقة مع أهل القطاع بشكل مشترك بعيدا عن "الغطرسة وثقافة الإرهاب" التي سادت ما قبلها، ألحقت

بحماس وجناحها العسكري كتائب القسام كثيرا من الضرر، قبل العودة لعملها في مواجهة العدو وليس الشقيق.

سيخرج أحد "المصابين بهرمون الكراهية للآخر"، ليستخدم تصريح فتنوي لأحد عناصر سلطة رام الله، مفتي الكذب والفتنة، ومن يمثل عنوانا لكل رديء في الشعب، ثقافته الأصل "إخوانية"، تصريح بعد أن هدأت حالة القصف، يعلن أن حماس هي المسؤولة عما كان، وهي تتقاسم مع نتنياهو العبث بمصير أهل قطاع غزة.

لا يحتاج الفلسطيني، أي فلسطيني، عدا فئة هناك في رام الله وهنا في قطاع غزة، لكثير من التفكير ليعرف أنه لا مصلحة لهؤلاء بأي خير لفلسطين القضية والشعب، لذا يبحثون كالجرذان في الزبالة عما يقتاتون به لتغذية الكراهية والحقد لإشعال الفتنة.

كان يمكن لقيادة حماس، وبعد الذي كان مشهدا يسجل في صفحات التاريخ الرائع للفلسطيني العام، أن تعرض الأمر على قيادة العمل المشترك، هل تتجاهل هذا المفتون بفتنته، ام ترد عليه عبر أحد ناطقيها ليس بمزيد من أفعال الفتنة، بل بما هو درس في التعالي السياسي.

نشر الفتنة لا يحتاج كثيرا من الجهد في زمن الردة والانقسام، فقط "نشاط توتيري" تستجلب "ردا ثوريا توتيريا"...وهكذا تفتح باب المعركة الكبرى لتستكمل تلك الفئات خدمتها لمشروع العدو التهويدي.

من غير تفاصيل أكثر...

ودون شرح، لقيادة حماس وليس لغيرها "أوقفوا حديث الإفك السياسي"...أوقفوا نشر الفتنة!

ملاحظة: تصريحات "مفكر الصهيونية الحديثة" فريدمان سفير أمريكا في تل أبيب، اعلان رسمي البدء بتنفيذ الشق الرابع من صفقة ترامب باعتبار الضفة الغربية هي "يهودا والسامرة"...هذا ليس مصطلح يا قيادة سلطة المقاطعة...وبلاش نوصفكم بما فيكم!

تنويه خاص: شابة من أصل عربي صومالية كسرت كل الحواجز وفازت بعضوية النواب الأمريكي، لم تترك تصريحات الفاسد "بيبي" ضدها تمر هكذا فسريعا جاءت الصفعة، تسلم الأيادي إلهان...بالك ممكن يغار البعض منك ويصفع الغر!

"بحبحة غزية" على نغم الموسيقى العباسية!

كتب حسن عصفور/ ما يحدث اليوم في "بقايا الوطن" شمالا وجنوبا، ضد الفلسطيني الانسان والمشروع يكمل مسلسل تدمير الكيانية الذي بدأ عمليا مع اغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات.

خلال الأيام الماضية شهد قطاع غزة ما لم يكن ضمن حساب العقل الجمعي، عندما كشفت حركة حماس، ان "السلطة مقدسة"، ولن تسمح لأي كان أن يمس ما لها من "حصة" منحت ضمن "توافق" لم يعد سرا سياسيا، وان جبروت القوة لكل من يرى غير ما ترى، ممارسات فضحت كل "عاهات المرض التسلطي"، وسجلت سابقة فلسطينية ستبقى جزءا من الذاكرة الوطنية لن تزيلها كل "الخدع السينمائية" عن "سلطة مقاومة"...

جرائم الحركة الإسلاموية حماس ضد أهل القطاع، لن تزيلها كل شعارات مدججة بفقاعات لغوية، كانت هي وبعض مسميات بلا أثر عام، في طرف وكل فلسطين في طرف، عزلة سياسية – اجتماعية ستحاصرها سنوات طوال.

ولكن، المفارقة التي تستحق الوقفة الأهم، ما كان من فريق رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، الذين أصيبوا بـ "عشق كان مفقودا" لأهل قطاع غزة، خرجوا واعلامهم يتباكون على ما وصل اليه، وما اصابهم من فقر وجوع وكارثة إنسانية، في عملية "استغباء" نادرة للعقل والذاكرة الفلسطينية، وكأنهم ليسوا جزءا رئيسيا مع دولة الكيان، بل ربما كانوا أكثر سوءا منها بصفتها عدو قومي، بما فعلوه من جرائم يجب أن تسجل لملاحقة كل من كان طرفا فيها.

منذ اعلان عباس في أبريل 2017 حرب حصار غزة، عبر قرارات غير مسبوقة، كمقدمة موضوعية لتنفيذ صفقة ترامب الإقليمية، بما يعني فصلا سياسيا بين جناحي بقايا الوطن وتقاسما وظيفيا في شماله، وسلطة الحكم المحدود فتحت حرب الحصار للقطاع بدأت بقرار لم تذهب له النظم الفاشية، بل ولا دولة الكيان، عندما أصدر عباس فرمان قطع رواتب آلاف من أبناء القطاع، لأنهم ليسوا على "هواه السياسي"، ثم انتقلت لحصار شامل عبر طلب رسمي من دولة الاحتلال بعدم خصم أموال المقاصة لتسديد فواتير الكهرباء والماء والتحويلات الصحية.

حرب حصار لم تكن سرية، جاهر بها رئيس فتح (م7) ورئيس السلطة علانية وتفاخر بها، ما أحرج تحالفه السياسي خلال عقد المجلس الانقسامي غير الشرعي يناير 2018 في مقر المقاطعة، وقرروا أن يعيد رواتب من قطع، (ولم ينفذ كما غيرها من قرارات تلفزيونية)، وأن يعمل على تسديد فواتير الكهرباء والماء والتحويلات الطبية، وكي يمنح تحالفه مكسبا ما، كما فعلت حماس مع تحالفها بإطلاق سراح بعض صحفيين من سجونها، أعلن عباس في مشهد كوميدي ساخر موافقته على توسل تحالفه، وقال قوله المشهور " تبحبحوا يا غزازوة بالكهرباء" مكملا "مبسوطين...!

تعبير اختزل المأساة لمن هو "رئيس" شعب فلسطين، يعترف علانية بأنه من يقف وراء كارثة وجريمة، ولم تقف عند حدود تلك المهزلة، بل أنه أصدر أمرا بوقف رواتب آلاف جدد من أبناء قطاع غزة، خطوة كانت سببا في انتشار كارثة إنسانية جديدة، ومع خروج حراك الغضب ضد الإفقار والنهب، هو الأبرز منذ انقلاب حماس 2007، تمكن خلال أيام من هز "سلطتها" هزة لن تفيق منها ابدا، دون أن تتقدم باعتذار وطني عام، وتعيد النظر في "داعشيتها الجديدة" التي تصرفت بها ضد أهل القطاع، خرج بعض ممثلي سلطة الحكم المحدود متباكين على "الغزازوة"، ومنهم من وقع بنفسه رسائل حصار غزة.

تباكي مفضوح، كأنهم يريدون منح حماس ذريعة مضافة لمزيد من ارتكاب الجرائم ضد أهل القطاع، ذريعة بحثت عنها أجهزة القمع والإرهاب الحمساوية، وسارعوا باستخدام اقوال من حاصر القطاع ليزيدوا قمع أهل القطاع...يبحثون

منح حماس مواد "ذرائعية" كي تستمر في خطاياها ليسهل عليهم قسمة ما تم قسمته بينهم...

عار الجريمة الحمساوية هو الوجه الآخر لعار سلطة عباس...كلاهما شريك في الجريمة الكبرى بكل أركانها!

ملاحظة: سابقة سياسية تستحق التفكير، ان يعلن فلسطيني براءته علانية من فصيل انتمى له بلا ضغط ولا اكراه أمني تحت ضغط ضميره الإنساني، كبراءة العطل من حماس درس خاص ورسالة من طراز جديد فهل تصل!

تنويه خاص: لم تفلح قيادة حماس المختبئة منذ انطلاق هبة الغضب في استغلال حدث السجون لحرف الضوء عن جرمها الإرهابي في قطاع غزة...كما فشلت في حفلة الرقص على عملية سلفيت...ما حدث لن يمر تأكدوا من تلك الحقيقة!

تقرير أمريكي "يشرعن التهويد" بعد الصمت الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية، تقريرها السنوي حول ما تسميه "حالة حقوق الانسان في العالم"، الذي أدخل تغييرا جوهريا في الموقف الرسمي لإدارة واشنطن تجاه الأراضي المحتلة منذ العام 1967، وتعاملت معها ما بين أنها أراضي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، كما وصفها للجولان السوري المحتل، واسقطت "عمدا" صفة الاحتلال عن أراضي الضفة والقدس وقطاع غزة.

وتكتمل المهزلة بما حاول مسؤول أمريكي تفسير ما لا يفسر، بأن التقرير يتحدث عن حالة حقوق الانسان، وليس عن الحالة السياسية، وكأن ما سبق من تقارير منذ العام 1967 حتى تاريخه كانت لا تدرك هذا "الاكتشاف العبقري".

وكي لا نبقى في دائرة البحث التفسيري لما جاء في التقرير، نحدد بوضوح شديد، انه التعبير المكثف لرؤية الإدارة الأمريكية لما هو قائم، كجزء تفسيري لـ "صفقة ترامب الإقليمية الكبرى"، بما سيعيد النظر في كيفية التعامل مع تلك الأراضي وفقا لكونها ما بين "أراض متنازع عليها"، فيما يتعلق بالجولان حيث

تعبير السيطرة يحدد ذلك، بينما تعاملت مع الأراضي الفلسطيني كجزء من عملية تقاسم سياسي – وظيفي بين إدارتين، استنادا للتغير العملي من قبل سلطات الاحتلال، التي منحت الإدارة المدنية لدولة الكيان "حق التعامل مع الفلسطينيين واليهود" في الضفة الغربية بصفتهم "مواطنين".

وكان مثيرا للدهشة السياسية، كيف تجاهلت سلطة الحكم المحدود، برئاسة محمود عباس التصدي لموقف سلطة الاحتلال، ووقف كل اتصال معها بعد أن ألغت عمليا طبيعة الاتفاقات الموقعة من جهة، وشرعنت الوجود الاستيطاني، باعتباره "وجود يهودي" له ذات الحقوق للمواطن الفلسطيني، والأخطر أنها اعتبرت نفسها "مرجعية كلا الطرفين"، تفصل بينهما او تمنحهما "حقوق" وفق ما تراه مناسبا.

سلطة عباس، وادواتها التنفيذية في العلاقات التفاوضية والتواصل مع دولة الاحتلال، تجاهلت هذا الانقلاب الخطير في تغيير "صفة المستوطن الى صفة المواطن" في الضفة الغربية، هو الذي ساهم موضوعيا فيما وصلت اليه الإدارة الأمريكية في تقريرها، بإسقاط صفة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية.

ويبدو، ان سلطة المقاطعة، لم تدرك جوهر القرار الإسرائيلي، لأنها لا ترى في المحتلين "العدو المركزي"، وتتعامل معه كـ "شريك" في المصير، لكنها تختلف معه كأي جار يختلف مع جاره حول بعض الملفات، في مواجهة "الخطر الأكبر" الذي تجسده القوى الفلسطينية المعارضة للنهج العباسي بكل أركانه.

تمرير تغيير صفة المستوطنين، والاستمرار في التعامل مع الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال، عبر وزارة الشؤون المدنية ووزيرها حسين الشيخ، وكأن ما حدث "سوء تقدير" يمكن التفاهم حوله، كان المقدمة العملية لما أصدرته واشنطن، فلم تدرك تلك الجهات الرسمية، انها بذلك ساهمت عمليا بتغيير صفة الأراضي الفلسطينية المحتلة الى أراضي تقاسم وظيفي، بينها وبين "المشروع التهويدي" عبر أداته التنفيذية المؤقتة "الإدارة المدنية".

تقرير أمريكا هو جرس الإعلان عن بدء تنفيذ المرحلة الرابعة من "صفقة ترامب الإقليمية"، بعد القدس والاعتراف بها عاصمة لدولة الكيان الإسرائيلي، ومعها إسقاط قضية اللاجئين عبر الحرب السياسية المنظمة ضد وكالة

"الأونروا"، ثم العمل على فصل الضفة عن قطاع غزة، ومساهمة سلطة الحكم المحدود عمليا بذلك الفصل، عبر الشراكة مع المحتل في حصار القطاع، كمقدمة موضوعية لترسيخ الفصل الوطني.

والآن تعلن رسميا، البدء في تنفيذ القسم الرابع الخاص بالتقاسم الوظيفي في الضفة الغربية، ليعاد تعريفها وفقا "لمواطنيها اليهود والعرب"، عل أساس الكثافة السكانية والاعتبارات الأمنية، بحيث تصبح حدود "الحكم الذاتي المتطور" ضمن أراضي ما يعرف اليوم بمناطق "أ، ب "، ونسبتها ما يقارب الـ 42% من الضفة الغربية، (دون القدس المحتلة، التي ستكون ضمن حسابات س مختلفة)، وعليه تكون الإدارة الأمريكية مررت مسبقا رؤيتها السياسية المستقبلية عبر تقرير خاص، تتلاعب بتفسيره، دون ان تمس حقيقته المراد بها لتعبيد طريق تنفيذ القسم الرابع من الخطة الأمريكية، ليكون الإعلان الرسمي ليس سوى عملية إجرائية لاستكمال القسم الخامس المتعلق بالتطبيع والسلام الإقليمي دون الثمن الحقيقي.

ولذا، لو أريد حقا مواجهة الخطر السياسي المتسارع في تنفيذ المخطط التصفوي للمشروع الوطني، يجب على سلطة المقاطعة، وقبل فوات الآوان ان تعمل على:

* وقف كل اشكال الاتصال مع الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال، وخوض حرب سياسية على ما قامت به لتغيير الواقع القائم خروجا على كل ما هو في نص الاتفاق.

*مع قرارها بوقف المقاصة، رغم خطيئته السياسية الكبرى، يجب الإعلان رسميا وقف التنسيق الأمني بكل مظاهره.

*العمل على تشكيل فرق حماية شعبية في كافة مدن وبلدات الضفة الغربية، كي تكون رديفا لمنع أي مرور للمستوطنين منها وعلى طرقها، ونقل حركة التصدي الشعبية لجيش الاحتلال.

إعادة تعريف مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتحديد دورها وفقا للمرحلة السياسية الجديدة.

* ان تقوم اللجنة التنفيذية واستنادا لصلاحياتها بتطبيق قرار المجلسين الوطني والمركزي بتعليق الاعتراف المتبادل بين المنظمة ودولة الكيان.

* ممارسة حقيقية لقرار مقاطعة كل المنتج الإسرائيلي.

إعادة استخدام تعبير العدو المحتل الى اللغة السياسية – الإعلامية الرسمية.

* الدعوة فورا الى لقاء وطني عام، لبحث خطوط المرحلة المقبلة، فيما يتعلق بالمواجهة السياسية الشاملة، التي تتضمن فيما تتضمن، اعلان دولة فلسطين والاتفاق على تشكيل مؤسساتها الانتقالية، وحكومتها الخاصة، ويعاد النظر في التكليف القائم الى حين عقد اللقاء والاتفاق العام.

* خلال اللقاء، يتم تشكيل لجنة مصغرة لوضع الاستراتيجية الوطنية العامة لما بعد اعلان دولة فلسطين، وكيفية التعامل مع الواقع الجديد.

خطوات يمكن تنفيذها فورا، لو كان هناك قرار حقيقي، وإرادة بالتصدي للخطر القادم، ودون ذلك، بالمضي بما هو قائم، ليس سوى مشاركة فعلية في تنفيذ مشروع العدو القومي بكل اركانه، إسرائيليا وأمريكيا.

وعندها يصدق القول، لا عزاء للمتخاذلين!

ملاحظة: مطاردة أجهزة حماس الأمنية لشباب حراك بدنا نعيش، يمثل جريمة سياسية لا يجب ان تستمر...القمع ليس حلا والإرهاب ليس طريقا فلن تكسر إرادة من قرر ان لا يموت جوعا!

تنويه خاص: محاولة البعض المعارض لتعيين د. محمد إشتية كوزير أول لحكومة عباس القادمة، الإساءة لشخصه وأسرته فعل مدان بالمطلق...عارضوا ما يحلو المعارضة وفق قانون "الاختلاف حق"، ومن له ما يدين ليذهب الى القضاء!

حكومة "التقشف السياسي والمالي"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا حسم رئيس سلطة الحكم المحدود في "بقايا الضفة" محمود عباس، أمره باختيار د. محمد اشتية رئيسا لحكومته، بعد تردد فاق المنتظر، تكليف لأحد أعضاء مركزية فتح (م7)، تجاوبا مع رغبات تركيز مقدرات الحكم في يد الفصيل مقابل حكم حماس الفصيل في قطاع غزة.

تكليف د. اشتية، لم يكن الخيار الأنسب لعباس، لكنه كان "خيار الضرورة المغلقة"، بعد أن فقد رام الحمد الله كل فرصه ليكون مقبولا من قيادات فتح التي أطلت برأسها في لحظة ضعف خاص بقدرة رئيسها، تعيين أرضى جزءا هاما من فتح، ولكنه أغضب بعضا منهم، وربما بعض مراكز القوى التي بدأت تستعد لمرحلة ما بعد عباس.

ودون النظر لشخصية وزير حكومة عباس الأول، كفاءة وقدرة، فالمسالة التي تستوجب التعامل معها، طبيعة الحكومة وقدرتها على العمل، او تحقيق ما لم تحققه حكومة رامي، الذي خرج دون "وداع"، بل هناك من "كسر فخارا" خلفه.

الحكومة القادمة، وبعيدا عن الأمنيات، أو ما ورد في النص التكليفي غير المعمول به أساسا من قبل الرئيس المكلف، و"الرد المسيحاني" عليه من قبل الوزير المناط بالتكليف، فالواقع يقول بأنها ستكون أحد أفقر الحكومات المشكلة منذ عام 1994، ورقمها 18، من ناحية سياسية دورا ومشاركة وحضورا، وعلها أكثر الوزارات حزبية بعد حكومة حماس قبل الانقلاب، وبعده، لذا سنكون أمام "حكومة بقايا الضفة" حزبية، مقابل "حكومة حماس في غزة" الحزبية، سواء اعترف البعض أم لم يعترف، لكنها الحقيقة السياسية القائمة.

"حكومة بقايا الضفة"، وقبل التشكيل، أعلن فارضيها من مركزية فتح (م7)، وفي بيانات رسمية وتصريحات صوتا وصورة، بأنها حكومة الحزب الحاكم، وهي من ستقود المرحلة القادمة، بالتعاون مع "فصائل" تقبل بذلك، وواقعيا ستخلو من القوى الرئيسية والمركزية الفلسطينية، وبالتحديد، حكومة بلا فصيلين رئيسيين مؤسسين في الثورة والمنظمة التحرير، هما الجبهتين الشعبية والديمقراطية، الى جانب الحركة المركزية في الساحة الفلسطينية حماس، ومعها القوة المؤثرة والنامية بقوة حركة الجهاد، ومؤشرات لرفض مشاركة حركة المبادرة.

مؤشرات التشكيل تقود الى أنها ستكون حكومة "تقشف سياسي"، محدودة التأثير على المسار الوطني العام، بحكم "المنشأ الحزبي"، وستؤدي موضوعيا الى تعميق البعد الانقسامي، بكل المخاطر المرتقبة نتاج ذلك، ومنها ارتفاع جدار الفصل الجغرافي – السياسي بين "جناحي بقايا الوطن"، والذي لن يزول بتلك العبارات التي فقدت كل روحها حول الوحدة وتعزيز الصف الوطني.

بالتوازي مع "التقشف السياسي" المبكر لمظهر الحكومة القادمة، فهي ورثت أزمة مالية كبرى، قد تكون أكثر أثرا من تلك التي عاشتها السلطة في ظل المواجهة الوطنية الكبرى من عام 2000 حتى عام 2004، باعتبار أن طبيعة مسبب الحصار والأزمة كان بعدا وطنيا شاملا، ومواجهة شعبية عسكرية لغزوة عدوانية لتدمير مشروع وطني، فيما الأزمة الراهنة تفتقد كل ملامح البعد الشعبي – الوطني، وكان يمكن الالتفاف عليها بعيدا عن "فتاوي مشايخ النفاق السياسي"، فرفض أموال المقاصة كان خطأ استراتيجيا نتائجه المباشرة المساس بمئات آلاف من الفلسطينيين، معركة حاول البعض أن يبحث بها عن "بطولة وهمية"، دون تقدير حقيقي للضرر العام نتيجة خلق أزمة مالية لها بعد سياسي.

ملامح الأزمة التي أشار لها وزير المالية المستقيل، (والذي سيعاد تثبيته لاعتبارات "غير مهنية"، يعرفها الوزير الأول الجديد، وربما كانت شرطا من شروط الموافقة على التكليف)، بان تسديد العجز المالي سيكون بعمليات اقتراض، دون توضيح كيف يمكن معالجة ما بعد ذلك، وكيفية السداد ومن اين لو استمرت دولة الكيان ذات الموقف، واستمر رفض استلام "أموال المقاصة"...

النتيجة المباشرة لهذا الموقف "البطولي وهميا"، سينعكس على واقع "المناعة السياسية" للشعب الفلسطيني في ظل غياب معركة حقيقية تقودها "حكومة بقايا الضفة"، بل وبهتان حركة الفعل المواجه لدولة الاحتلال ومشروعها التهويدي، واستبدال المواجهة الشعبية الحقيقة بأفعال فاقدة التوازن والتركيز.

حكومة متقشفة سياسيا وماليا لن تقود مشروعا وطنيا لمواجهة مشروع التهويد، ما لم تكسر كل القيود التي غالبها "صناعي" لإعادة الاعتبار لوحدة المشهد العام، فذلك قرار يفوق قدرة الشخص المكلف سياسيا ومهنيا، لكنه يستطيع أن يحاصر إجراءات الحصار غير المشروع على قطاع غزة، ووقف كل عمليات النيل من عشرات آلاف من أبناء القطاع، وفتح قنوات التواصل مع الجزء الجنوبي من بقايا الوطن...وسبلها ليست مغلقة.

هل تفعلها "حكومة فتح (م7) وتكسر بعضا من جدر انعزالية تم بناءها لتمرير مشروع شارون الحديث..." تلك هي لحظة الاختبار ودونها سلاما للأمل الوطني العام!

ملاحظة: مفارقة أن يستلم موظف سلطة رام الله راتبه كاملا لو كان 2000 شيكل، ويستلم نصفه لو كان راتبه 2150 شيكل...منطق أحول كليا، يجب إعادة تقييمه بحيث لا يتم قهر الموظف مرتين!

تنويه خاص: طريق مقاطعة رام الله مفتوح جدا مع تل أبيب، لكنه مغلق جدا مع قطاع غزة، صار لازم تفكير جديد كي لا يتخاطب أهل القطاع مع أهل الضفة بطريقة سلامي لكم يا ...!

خطايا سياسية في تصريحات الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الغالبية الشعبية – السياسية لم تعد تقف كثيرا أمام تصريحات الرئيس محمود عباس، اعتقادا بأنها تكرار، وغالبا ممل، لما قاله سابقا، ولذا ترى انه لا ضرورة لإضاعة الوقت الذي بات مضطربا جدا، وبه من الأحداث التي تستحق أكثر.

ولكن، رغم التكرار الملل، هناك ما هو "جديد سياسي" في التصريحات الأخيرة للرئيس محمود عباس، خلال لقاء مع طلبة من جامعة هارفارد يوم 23 مارس 2019، نشرته وكالته الرسمية (وفا)، خصص لهم وقتا يمكن اعتباره أضعاف ما يمنحه لاجتماع اللجنة التنفيذية، التي بات يتجاهلها كليا، كونها لم تعد بذي صلة أو أثر في تطورات المشهد العام، وسلم امرها لتغريدات أمين سرها عريقات.

حاول عباس، جاهدا أن يبرز كم انه رجل "سلام" وليس إرهابيا، وكأنه يستعد تخوفا من اتهام لاحق، فاختار طلبة أمريكان ليظهر "سلميته"، وجسد القول بالتأكيد "نحن نريد الوصول إلى حقنا ودولتنا بالطرق السلمية، أي بالمفاوضات، ولن نختار طريقاً أخر للوصول إلى حقنا، إلا من خلال المفاوضات..."، وهذا الموقف لا يناقض راي الشعب الفلسطيني الذي يخرج في الضفة والقدس وقطاع غزة في مسيرات شعبية فقط، بل تحقيرا لكل قرارات "الرسمية الفلسطينية" التي هو رئيسها، وخاصة قرارات المجلس "الوطني" الأخير في رام الله، وكذا "المركزي" الذي أكدت نهاية "المسار التفاوضي" والعمل على تعزيز دور المقاومة الشعبية.

الرئيس عباس، عندما يقرر ان لا خيار له سوى المفاوضات، فهو بذلك يستخف كليا بكل الخيارات الأخرى، وكان له أن يرفض الخيار العسكري، لكنه لا يملك مطلقا رفض خيار المقاومة الشعبية...فتلك إهانة لكل من يسقط شهيدا، جريحا او اسيرا في مسيرات رفض الاحتلال، وبحثا عن كرامة وطنية.

وضمن سياق المنهج غير المسؤول، والمستهتر بقرارات "الشرعية الرسمية"، أعاد عباس طلبه بأن تتولى قوات حلف الناتو "أمن الدولة الفلسطينية"، كلام يكشف كم أنه لا يقيم وزنا لأي بعد وطني استقلالي، وان حالة الاستعباد باتت جزء من التفكير الذي يسيطر عليه، ويتجاهل أن لدولة فلسطين سيكون مؤسسات هي من يقرر وليس ذاته.

وبعيدا، عما تناوله بخصوص المقاصة، التي يتحمل هو شخصيا مسؤولية نتائجها، برفضه أموال هي حق وليست منحة أو هدية لترفض، وما ستتركه من أثر على الفلسطينيين، فما قاله عن قطاع غزة امام طلبة يكشف كم هو خارج المتابعة السياسية، وفقد كثيرا من تركيزه، ظهر وكأنه يقدم تقريرا سياسيا لهيئة محاسبة أو جهة رقابية...

ولكن، ما جاء "في تقريره" حول القدس يمثل انحدارا سياسيا خطيرا جدا عن الموقف الرسمي الفلسطيني، بكل مكوناته، فما أشار له بداية عملية للتجاوب مع المخطط الأمريكي والمشروع التهويدي في القدس.

عباس قال ضمن ما قال: "... بالنسبة للقدس الشرقية نقول عاصمة لدولة فلسطين، القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وبينهما نوع من التعاون، أما الأماكن المقدسة فتبقى مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث في كل وقت، ولا يجوز منع أي إنسان، مسيحي مسلم يهودي، من الذهاب للقيام بشعائره الدينية".

لندقق جيدا أمام تلك الأقوال، والتي ستبدو انها "ثورية جدا" بالتمسك بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، ولكن الحقيقة أنها المرة الأولى أن يخرج مسؤول فلسطيني وليس رئيسا، بالتأكيد على أن القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، فهو بذلك "شرعن" عملية الضم الإسرائيلي لها، متجاوزا قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وحتى اتفاق أوسلو، الذي تحدث عن التفاوض حول مستقبل "القدس" دون تقسيم، وذلك التزاما بقرارات الشرعية الدولية.

عباس بهذا التصريح، منح مسبقا كل مواقف تتعامل مع القدس الغربية عاصمة لإسرائيل "منطق ما"، وهو ما يمثل هدية سياسية كبرى للمشروع التهويدي.

الحديث عن "التعاون بين القسمين" يمنحها وضع خاص خارج الاتفاق العام المفترض، وهو بذلك يستبدل ذاته بالمؤسسة التي هي من عليها أن يقرر شكل العلاقات مع الكيان لو ان دولة فلسطينية قد شهدت النور، موقف يكشف ان المؤسسة والدستور لم يعد لهما حضور مطلقا في ثقافة الرئيس عباس.

ونأتي الى "أم الكوارث" السياسية، التي يكررها الرئيس عباس بمناسبة وبدونها، عندما يتحدث عن أن" ...الأماكن المقدسة فتبقى مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث في كل وقت، ولا يجوز منع أي إنسان، مسيحي مسلم يهودي، من الذهاب للقيام بشعائره الدينية".

كلام يمنح اليهود ساحة البراق وحائطها بأنه "مكان مقدس لهم" وهو ما يدعون "حائط الهيكل"، وهنا اعتراف تأكيدي بحق لليهود في الساحة والحائط، وعندها أي منطق سيقول أن هذا المكان المقدس لليهود ليس حقا لهم! تصريحات تكشف جوهر الموقف بأن "تهويد البراق" ليس هو المشكلة، بل من يديرها...وهنا ستكون الغالبية العظمى عالميا مع المطلب الإسرائيلي بحقهم في إدارة "مقدسهم الديني" من أجل تطويره وتحسين خدماته والعمل على صيانته وحمايته من أي خطر يتهدده...

كلام يقود الى " تهويد البراق"، وهذا الموقف تحديدا كان المفجر الأساسي لمفاوضات كمب ديفيد عندما رفض الشهيد الخالد ياسر عرفات "الموقفين الأمريكي والإسرائيلي"، لأسباب كرر شرحها مرارا وتكرارا...وها هو عباس يقدمها "هدية مجانية" وهو جالس في المقاطعة أمام عدد من الطلبة الأمريكان.

أقوال عباس في زمن طبيعي تفجر "ثورة غضب سياسي" لن تبقيه يوما مضافا في مقره، ولكن في زمن النكبة تصبح بلا أي اهتمام، وتمر كأنها ""مواقف ثورية جدا"، ربما تستحق ثورة شعبية لتأييدها...أنه العار السياسي لا أكثر!

ملاحظة: ملفت للانتباه أن يكرر وزير أول حكومة فتح وعباس القادمة، أنها ستكون "حكومة الكل الفلسطيني"، يبدو أن تعبير "الكل الفلسطيني" بات محصورا على "ولاية المقاطعة الكبرى" لا أكثر!

تنويه خاص: حسنا فعل الرئيس عباس أن اتصل بأسرة الشهيد المناصرة معزيا، لكنه تجاهل الاتصال بإسر "شهداء نابلس الثلاثة"، معقول أنه نسي بحكم السن، أو انه لا يستطيع أن يواسي أربع عائلات في يوم واحد، ام أن هناك شهيد وهناك ما هو ليس وفقا للنظرية "السلامية العباسية"!

صهيونية دينس روس و"صفقة ترامب الإقليمية"!

كتب حسن عصفور/ في تطور سياسي قد يبدو "غريبا"، أشار السفير الأمريكي السابق دينس روس، الى أن "صفقة ترامب" لن تجد دولة عربية تشارك بها، ما لم تشمل دولة فلسطينية مع جزء كبير من القدس الشرقية.

التصريح، بذاته قد لا يمثل أي أهمية لدى الغالبية من الشعب الفلسطيني، باعتباره لم يقدم جوهريا يمكن الاعتداد به، لو كان القائل غير دينس روس، الشخصية الصهيونية حتى النخاع، بل قد يفوق نتنياهو وفريدمان، ولاء وانحيازا الى الدولة العبرية، مصالحا وأهمية، وموقفه المعادي جدا، للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير وللخالد ياسر عرفات.

روس، أحد المشاركين الرئيسيين في صياغة، أخطر تقرير امريكي لصناعة بديل سياسي تمثيلي مواز لمنظمة التحرير، بعد فشل كل مخططات خلق بديل تمثيلي عنها، فذهب مع مجموعة أمريكية، غالبها يهود صهاينة عاملين في الإدارة برئاسة صموئيل لويس، بصياغة تقرير "البناء من أجل السلام" كرؤية استراتيجية للشرق الأوسط يتعامل بها الرئيس الأمريكي المنتخب جورج بوش الأب عام 1988.

ويمكن اعتبار التقرير المقدمة العملية لمؤتمر مدريد - واشنطن لـ "السلام" في الشرق الأوسط، ومن أبرز ما جاء في التقرير بالنسبة للقضية الفلسطينية،

التوصية بضرورة خلق "قيادة فلسطينية مسؤولة" في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحظى برضى منظمة التحرير، لكنها لا تمثلها، وتعمل من أجل إقامة "حكم ذاتي كامل" مرتبط بالأردن، وهي الصيغة التي قدمها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في مبادرته الشهيرة "الأرض مقابل السلام" عام 1982، بعد غزو لبنان وخروج الثورة الفلسطينية وقيادة الشعب الى تونس.

معادلة سياسية، كان هدفها العمل على ضرب التمثيل الفلسطيني، بشكل مستحدث، وخاصة بعد بروز حركة حماس، التي عملت بشكل مواز للمنظمة ورفضت العمل المشترك مع أي إطار وطني فلسطيني موحد، كانت مقدمة عملية لصيغة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، وتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك، دون مشاركة رسمية من منظمة التحرير، وكذلك رفض أي وجود رسمي لممثلين من القدس، وبقدرة سياسية نادرة تمكن الشهيد المؤسس أبو عمار من الالتفاف على صيغة "البديل الموازي" بمعادلة "الحضور الموازي" للمنظمة وممثلي القدس.

روس، لم يكن يوما، وهو في هيكل الإدارة مع دولة فلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة، وكان من أنصار "حكم ذاتي" محدود السيادة ومرتبط "كونفدراليا" مع الأردن، ولذا كان من اشد "أعداء" اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993 بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل برئاسة اسحق رابين، ورفض كما غيره من صهاينة الإدارة المشاركة في أي مفاوضات خاصة بالاتفاق، حتى اغتيال رابين وفوز نتنياهو، وضمان انتهاء اتفاق أوسلو عمليا، والعودة الى مرحلة "الحكم الذاتي".

أن يخرج اليوم، بموقف "نصائحي" للإدارة الأمريكية الراهنة، بضرورة أن تأخذ خطتها المرتقبة أهمية العمل على وجود دولة فلسطينية، مع غالبية في القدس الشرقية، يمثل تغييرا جوهريا، بعيدا عن كونه موقف حقيقي غير ذلك، بحكم أنه خارج أي مسؤولية، لكن ذلك يمكن الاستفادة منه في مواجهة "صفقة ترامب"، من شخصية صهيونيتها بلا حدود، وأكثر معادي منظمة التحرير والشهيد الخالد ياسر عرفات.

بالتأكيد روس، يكشف عن عمق الصهيونية بالإشارة الى مسألة القدس الشرقية بالحديث عن "أغلبية" منها، في إشارة لما يرونه تهويد البراق وبعض مناطق البلدة القديمة، وليس بالضرورة تبني موقفه التهويدي، لمقارعة الصفقة الأكثر خطرا على المشروع الوطني، لكن الاستفادة منها لا يضر ابدا، فلا يمكن لأي يهودي إسرائيليا كان، ام غير إسرائيلي أن يشكك في ولاء روس لدولة الكيان، ولا يمكن لأي كان أن يتهمه يوما، بأنه من اليهود المعادين للصهيونية.

موقف دينس روس يكشف، ان محاولات "فريق ترامب" للتسويق "الغبي" لم تجد مشترين، ولذا سارع بتقديم النصيحة للإدارة وكذلك لحكومة إسرائيل القادمة.

روس بنصيحته يواصل خدمة الحركة الصهيونية ودولة الكيان، بأن يكون "الحل "مقبولا" للفلسطيني كي يتم تسويقه عربيا وإقليميا...نصيحة سياسية لكنها مسمومة أيضا!

ملاحظة: عودة نتنياهو الى الحكم ستعتبر "معجزة سياسية" يمكن أن تدخل موسوعة غينس، فحاكم فساده معلوما جدا، وكذبه فاق حدود المعرفة لفعل يكذب، يعود ثانية فتلك من علامات الساعة السياسية لدولة الكيان!

تنويه خاص: الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد تمر في نقطة حرجة جدا تاريخيا، تحتاج فكرا مستحدثا كي لا تنعرج الى منعطف ليس مرغوبا، العناد السياسي ليس حلا...وثورة الشهداء تستحق أفضل!

"طعنة باشيلية سوداء" لفلسطين!

كتب حسن عصفور/ في خطوة تفتح كل أبواب الريبة السياسية، قررت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليه، تأجيل نشر قاعدة بيانات بأسماء الشركات العاملة بالمستوطنات الإسرائيلية والأجنبية في الضفة الغربية المحتلة، المعروفة بـ "القائمة السوداء"، وعددها 206 شركة وأكثر.

وبالطبع "الذريعة" التي استخدمتها باشيليه، أن هكذا معلومات تحتاج لمزيد من الوقت والتدقيق، كونها حديثة التكليف، وأكدت في رسالتها لتبرير التأجيل، "... أن مكتبها يعتزم الانتهاء من هذه القاعدة ونشرها خلال الشهور المقبلة.

والحقيقة، ان التقرير يناقش منذ سنوات، ومقدم الى مجلس حقوق الإنسان، منذ زمن الأمير رعد بن زيد، عام 2016، والذي قرر تأجيل عرضة "القائمة السوداء" للشركات العاملة في المستوطنات"، لمزيد من الوقت والبحث والتدقيق أيضا، على أن ينتهي ذلك في 2018. ونشر تلك القائمة باعتبار العمل في المستوطنات انتهاكا صريحا لكل القرارات الدولية، وتشجيعا صريحا لأحد أشكال "جرائم الحرب" التي تمارسها دولة الكيان، دون أدنى حساب أو "تدفيع الثمن".

ولعل ما ذكره، برونو أوجارتي من منظمة مراقبة حقوق الإنسان في بيان بعد قرار باشيليه، يمثل أحد جوانب مخاطر القرار: "توسع السلطات الإسرائيلية الوقح في المستوطنات غير القانونية، يؤكد السبب وراء ضرورة نشر الأمم المتحدة لقاعدة بيانات الشركات التي تسهل (إقامة) هذه المستوطنات".

وأضاف: "كل تأخير يرسخ انخراط هذه الشركات في الانتهاكات الحقوقية المنهجية، التي تنشأ من المستوطنات غير القانونية".

قبل أيام من قرار المفوضة السامية، غير المبرر قانونا وسياسة، حثت جماعات حقوقية ونقابات عمالية فلسطينية، في رسالة بتاريخ 28 فبراير(شباط) باشيليه على نشر قاعدة البيانات، مؤكدين إن تأخير نشرها بشكل أكبر سيقوض مكتبها ويعزز ما وصفته "بثقافة سائدة بالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المعترف بها دوليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

المؤشرات لقرار تأجيل "قائمة الشركات السوداء"، أنها جاءت استجابة لضغط أمريكي – إسرائيلي، بعد أشهر من المحاولات كي لا ينشر هذا التقرير، والذي كان سيمثل أداة قانونية لمطاردة كل الجهات التي تتجاهل قرارات الشرعية الدولية، وقبلها القانون الدولي، ودعما مباشرا لحركة إرهابية تمارس كل أشكال الجرائم المعادية للإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، سواء بمصادرة أرض وتهجير أهلها، او جرائم قتل وحرق تنفذها الحركة الاستيطانية، ادان تنفيذ حصار المشروع الوطني الفلسطيني.

قرار باشيليه، بتأجيل "القائمة السوداء" يشكل "هدية سياسية" للحراك الأمريكي و"صفقة ترامب الإقليمية"، والتي تبحث عن عملية تقاسم وظيفي في الضفة الغربية، بعد ضم ما يزيد على 10 % من الضفة الى دولة الكيان، لترسيخ المشروع التهويدي.

من المفارقات أن تقرر السيدة مفوضة حقوق الانسان تأجيل تقديمها تقرير "القائمة السوداء" بعد لقاء مع الرئيس التنفيذي للمؤتمر اليهودي العالمي روبرت سينجر، في شهر فبراير (شباط) الماضي، وحثها على إلغاء قاعدة البيانات. ولذا كان منطقيا جدا أن يسارع المؤتمر ليكون أول المرحبين بتأجيل النشر.

ويبدو أن وصف المندوبة الأمريكية المستقيلة نيكي هيلي، للتقرير بأنه "مضيعة للوقت والموارد" ويصب في اتجاه "معاداة إسرائيل"، هو الذي حكم قرار السيدة باشيليه، وليس البحث عن مزيد من الدراسة لمعرفة الشركات العاملة، والتي باتت معلومة جدا، رقما وأسماء.

ولكن غياب قوة الردع هو الذي ساهم عمليا في قرار تشجيع الحركة الاستيطانية الإرهابية، بمنع نشر "القائمة السوداء"، والتي كان يساهم نشرها في منح حركات المقاطعة قوة مضافة.

والسؤال، هل حقا الدول العربية، قبل غيرها، تريد فعلا نشر تلك القائمة السوداء التي تضم شركات أمريكية وأوروبية كبرى لها فروع في غالبية البلدان من المحيط الى الخليج.

هل يمكن لمكتب المقاطعة في الجامعة العربية ان يقوم بنشر تقرير "القائمة السوداء"، خاصة وأنه تملك نسخة من التقرير.

هل تقوم تنفيذية منظمة التحرير بفعل كهذا، أم أنها مقيدة بعدم تطبيق قرارات فك الارتباط الاقتصادي مع الكيان!

رفض الاستيطان ليس بيانات مملة وتصريحات غبية، وسلوك بليد، بل هو فعل ونشاط جاد يتكامل مع حركة المقاطعة العالمية.

ملاحظة: تناثرت حركة توزيع الأوسمة والنياشين من رئيس سلطة الحكم المحدود، وهو عمل مشكور بشكل عام، لكن أليس الأجدر ان يمنح حركة

المقاطعة العالمية الوسام الأرفع...فكروا فيها أقله لرد العين عن بعض "المنح بدل النفاق"!

تنويه خاص: كثرت في الآونة الأخيرة تصريحات نفي أقوال بعض من أعضاء مركزية فتح (م7) وتنفيذية المقاطعة، المثير للشبهات أن النافيين يهددون بملاحقة من قام بالنشر "كذبا"، لكن في الواقع لم نقرأ رفع قضية واحدة لتأكيد "نفيهم الكاذب"!

عمر...امتداد للرصاصة الأولى وعناقيد الغضب الثوري!

كتب حسن عصفور/ لن يكون آخر شهداء الوطن الفلسطيني، فهو جزء من شلال العطاء الثوري الذي لن يتمكن كان من كان، ان يضع له نهاية سوى حرية شعب واستقلال وطن.

الشهيد الشاب (الفتى) عمر أبو ليلى ابن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الذي أعلن تمرده على واقع أسود مركب، ما بين عدو قومي يحتل الأرض ويعمل على تهويد ما يمكن تهويده في سباق غير معهود لاستغلال "الظلامية السياسية" في الداخل الفلسطيني، "سلطة" في شمال بقايا الوطن تقيم حاجزا بينها وبين شعبها لتحرس العدو بكل ما يمكنها قوة وأمنا، وسلطة انقلبت على الحق العام وخطفت جنوب بقايا الوطن، تمثل امتدادا لقهر شعب لم يتمكن يوما طاغ أو عدو من قهره، لكنها تحاول ان تنال رضا من يريد لها ان تكون جدارا لحماية ما عليها حمايته مقابل "قروشا بلا كرامة"...

عمر، لم يلق بالا لجدر الحراسة "المزدوجة" في شمال بقايا الوطن، ولا غرق في ملاحقة أخبار مطاردة فصيل أصابه سوادا في العقل والعين والقلب ليطارد كل من ليس "له" ويحيل مليوني انسان كانوا راس الثورة وطليعتها الى كم متآمر على وهم سلطتهم، والتي لن تدوم مهما فعلوا ومهما تعاونوا مع أغيار، ما لم يقبلهم أهل القطاع، ويبدو انهم سقطوا في أول تجربة...

عمر كما من سبق، لم يتوقف كثيرا لكي يرفض او يقبل او يناقش من فقد كل منطق، او سبيل الى الحق، فكان الخيار الذي زرعته ثورة الشعب منذ الرصاصة الأولى لانطلاق الثورة المعاصرة بقيادة حركة فتح وزعيمها الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات...اختار أن يكون كما عشرات آلاف من بني الشعب الذي كان في المواجهة الوطنية الكبرى التي فتحت أبوابها للرد الثوري عام 2000 الى أن غادرنا الزعيم الذي لن يغيب مهما حاول أقزام الشعب النيل منه.

عمر، كما عشرات آلاف من هذا الشعب اختار فعلا دون ضجيج لينظم الى حصاد، هو ولا غيره، رصيد حماية القضية الوطنية، واساس بناء دولة حلم بها شعب الجبارين، كادت أن تكون قريبة لولا حضور "الظلاميين" ليحجبوا نورها السياسي.

بالتأكيد يا عمر تمنى شعبك ان يجد فيمن يحمل سلاحا باسم فلسطيني ان يكون سياجا لك وليس عليك، لكن ليس بالتمني يحيا الانسان، وصلوا اليك فكنت كما أنت انسانا قاومت بلا ضجيج عبر حلقات تلفزيه، دون مكياج الكذب الذي بات سمة من يتسلطون على رقاب شعب يستحق خيرا مما أصابه بلاءا سياسيا في زمن من العار اللقيط.

بالتأكيد، من سهل لهم الوصول الى زكريا الزبيدي بعد أن همم رفضا لما يحدث، وتذكر أيام "الغضب الثوري" في زمن المواجهة الكبرى بقيادة الشهيد الخالد، سهل لهم الوصول اليك، توقعوا أن تكون "غضا طريا"، لكن المعركة استمرت ساعات لجأوا الى صواريخهم، لينالوا منك، وكم أصاب راس الطغمة الفاشية نتنياهو فرحا بالنيل منك.

كم كنت رائعا وأنت وحدك، وكما كان حاكم المقاطعة ذليلا وهو يتجاهل معركتك، ذهبت روحا لتعلن أن عناقيد الغضب الثوري التي فجرتها أم الجماهير فتح، ثورة معاصرة لن يتمكن من طعنها فرقة عار وطني اقترب أوان سقوطها...

كم أشرقت بك فتح الثورة يا عمر يا ابن الزعيم الثوري الشهيد المؤسس أبو عمار...سلاما لروحك يا فتى!

ملاحظة: ثلاثة شهداء في ليلة واحدة من مدينة نابلس سقطوا دفاعا عن هوية وطن، الغريب ان شهادتهم لم تكن كافية لتحريك قطرة دم وطنية في بلادة حاكم المقاطعة وفرقته...اهتزوا جميعهم لجرح شخص، لكن الخرس نال منهم مع شهادة عمر، رائد وزيد!

تنويه خاص: صباحا أصدر القيادي في حماس حسن يوسف من شمال بقايا الوطن، بيانا تصالحيا رفض فيه كل أشكال القمع ضد أهل فلسطين...مساءا أصدرت الحركة التي ينتمي لها يوسف بيانا استغبائيا اشاع كل أشكال القهر والظلام لأهل فلسطين...كم أنتم خارج النص!

"غزة تفاوض إسرائيل"...دلالات سياسية!

كتب حسن عصفور/ ربما يرى البعض في الحراك المصري لمنع أي تطور أمني سلبي بين قطاع غزة بقواه كافة، عدا فتح (م7)، ودولة الكيان الاحتلالي مسألة فنية فحسب، وان ترسيخ معادلة "التهدئة مقابل حاجات" تخلو من بعد سياسي، وهي استمرار لما كان منذ أشهر.

ولكن الحقيقة أن الحراك في الآونة الأخيرة يحمل بعضا من "ابعاد" يجب التوقف أمامها، بعيدا عن "الرغبات الخاصة"، او التفسيرات الذاتية لهذا الطرف أو ذاك، فما يحدث هو تفاوض صريح يحمل مضمون سياسي – أمني، يحدد ملامح مستقبل علاقات بين واقع قطاع غزة ودولة الكيان.

ولا يحتاج المرء للتدقيق العميق ليكتشف، ان المفاوضات تسير راهنا في غياب كلي لممثلي "سلطة الحكم المحدود" في رام الله، وكذا لحركة فتح (م7)، التي نأت عن المشاركة العملية في أي فعاليات مشتركة منذ فترة، وبعد قرار رئيس الحركة محمود عباس بوقف أي تواصل مع حركة حماس، وهو ما يعني عدم حضور اجتماعات هيئة القوى الوطنية في قطاع غزة، التي تمثل عمليا "قيادة سياسية" تدير الشأن التفاوضي دون إعلان رسمي.

الجولة المصرية الأخيرة، حملت مطالب "قيادة القطاع السياسية" حول عناصر التهدئة، ووفق ما نشر لا تحمل أي شرط مضاف لما تم نشره سابقا، فهي تتلخص في (سماح إسرائيل بإدخال الأموال إلى القطاع، من دون ابتزاز، وتوسيع مساحة الصيد، وحل مشكلات الكهرباء والصحة، والسماح بتدفق بضائع أكثر للقطاع، ثم الانتقال للمرحلة الثانية حول إنشاء مشروعات كبيرة في القطاع وممر مائي، والبحث عن سبل تشغيل للشباب والخريجين وفتح مجالات عمل جديدة)، مقابلها تؤكد إسرائيل على (وقف كل مظاهر العنف، بما في ذلك البالونات الحارقة، على أن يخضع أي تحويل للأموال لآلية رقابة كما كان معمولا به. وأن أي اتفاق نهائي يشمل مشروعات اقتصادية كبيرة وممرا مائيا يجب أن يتضمن اتفاقا لإعادة الجنود الإسرائيليين المتواجدين في غزة).

مضمون مطالب طرفي المعادلة يكشف أن الصفقة الشاملة بين "قيادة غزة السياسية" وحكومة نتنياهو يمكن أن ترى النور، ومعها الصفقة المرتقبة، "صفقة الأسرى"، والتي قد تمنح "صفقة التهدئة" قوة دفع كبيرة، مقابل منحها نتنياهو قوة دفع انتخابية.

طرفي معادلة الصفقة بشقيها، التهدئة والأسرى، يدركون جيدا ما هي المزايا التي يمكن لكل منهما الاستفادة عبرها، وليس دقيقا أن الانتخابات عائق أمام إتمام "الصفقة المركبة"، وربما يحتاج نتنياهو للصفقة أكثر من حاجة حماس وقيادة غزة السياسية، لأن مصيره السياسي ومكانته كلها ترتبط بنتائج الانتخابات، التي تشير حتى الآن لخسارته، وبالتالي انتهاء دوره وشطبه من الحياة السياسية، مع ما ينتظره من مصير جنائي في أحد سجون الكيان.

وبالقطع، فأزمات قطاع غزة السياسية – الإنسانية تفرض "تفكيرا واقعيا" بحثا عن حلول عملية، وفي المقدمة منها، منع تدهور المشهد الى مواجهة عسكرية قدر المستطاع، فمهما حدث سيكون الثمن باهظا جدا، الى جانب أن التذمر الشعبي أصبح سمة علنية، ولم يعد "الأمن وقوات حماس" قادرة عل كبح غضب المواطن، وكل حديث لا يقدم حلا لا يجد لها أثر.

المفاوضات تسير دون ضجيج، وربما تصل الى نهاية مقبولة ما لم تحاول بعض "الأطراف" ممارسة الابتزاز ووضع عراقيل مفاجئة لمنع نتنياهو الذهاب بعيدا

في عقد "الصفقة الكبرى"، وهناك تحالف خفي لا يوجد له مصلحة في تحقيق الصفقة الكبرى، فلسطينيا – إسرائيليا وأمريكيا وبعض أطراف إقليمية.

تحالف يدرك أن انجاز "الصفقة الكبرى" سيعيد رسم مشهد سياسي ضمن معادلات مختلفة جدا عما كانت سابقا، ولعل قيادة سلطة الحكم المحدود، تدرك أكثر من غيرها، ما الذي سيكون لو ان الصفقة الكبرى تحققت في غيابها، وما هي الانعكاسات التي ستكون فيما لو عقدت الصفقة.

والسؤال الكبير، هل تواصل حركة فتح (م7) في طريقها الابتعادي - الانعزالي عن المشاركة العملية في حركة الفعل داخل قطاع غزة، وتواصل حالة البقاء انفصالية واقعيا، رغم كل التطمينات التي تصلها عبر هذا الطرف أو ذاك، خاصة وأن تغييرات كبرى قد حدثت عما كان سابقا.

المسؤولية الوطنية تفرض على قيادة فتح (م7)، ان تعيد جذريا طريقة تعاملها الوطني العام، مع كل القوى السياسية ومنها حركتي حماس والجهاد، لقطع الطريق على نشوء واقع جديد بآليات جديدة وأهداف جديدة...ولن تكفي كل "بيانات التشويش" مهما تضمنت لغة واتهامات من فرملة قطار الصفقة الكبرى، وفقط ما لها هو المسارعة لفعل حقيقي ولقاء وطني عام في القاهرة أو قطاع غزة وبجدول أعمال مفتوح، دون شروط مسبقة، فكل شرط يتم تسويقه يقابله مسمار بناء حالة انفصالية واقعيا.

ولا يحتاج لعقد اللقاء سوى قرار لا أكثر، فكل ما سيتم بحثه معلوم...فهل تفعلها قيادة فتح (م7)، وتقلب طاولة البلادة السياسية نحو بناء هرم سياسي وطني جديد...تلك هي المسألة وغيرها سلاما لكل ما كان!

ملاحظة: قيام لجنة الانتخابات الإسرائيلية شطب عضوية يهودي من قائمة الجبهة والعربية للتغيير، تجسيد مكثف جدا للبعد العنصري، يهودي معادي للصهيونية يمنع من المشاركة في الانتخابات...مثال ليت البعض "المجعجع" يستفيد منه!

تنويه خاص: قيام حكومة نتنياهو باعتبار فضائية الأقصى التابعة لحماس، بأنها إرهابية، يكشف أن القول بذكاء نتنياهو ليس سوى إشاعة...الفضاء لا ينتظر قرارا أمنيا يا بيبي!

"فيلم أمريكي جديد" بفعل حركة روسية!

كتب حسن عصفور/ خلال جولته الخليجية، فتح وزير الخارجية الروسي المخضرم، سيرغي لافروف النيران على من يحاول المساس بجوهر مبادرة السلام العربية، وتحدث في أحيان كثيرة عن مخاطر قلب الحقيقة وتفريغ جوهر السلام، بوضع آلية التطبيع العربي مع إسرائيل أولوية على حل أساس الصراع، وفقا لما قالت به المبادرة العربية.

رسائل روسيا، عبر وزيرها الذي يعيد لها ثقلها الشرق اوسطي، كما كان الوزير الأشهر سوفيتيا، اندريه غروميكو، في العملية السياسية الدائرة، ردا صريحا على الحراك الأمريكي المنفرد، بل والمتجاهل كليا، الحقيقة الجديدة بالحضور الروسي في المنطقة، بما هو أكثر من إدارة ترامب ذاتها، لذا لن تسمح موسكو، رئيسا وخارجية، بأن تسرق واشنطن حركة الفعل السياسي، وهي على مقاعد المتفرجين.

الموقف الروسي، عبر لافروف، منح الموقف العربي قوة زخم فرملت كثيرا من التصريحات والمواقف الملتبسة، حول جوهر المبادرة العربية للسلام، بأن التطبيع نتاج حل وليس مقدمة لحل، والذي اعتقد البعض أن مؤتمر وارسو نجح به، خاصة مع انحدار الموقف العماني بلا سبب ولا منطق في العلاقة مع الكيان.

روسيا حددت أسس سياسية، بات من الصعب على أي نظام عربي، كان من كان، ان يذهب بعيدا عن جوهر المبادرة العربية للسلام، ولذا كان ملفتا تماما، موقف العربية السعودية، خلال وجود لافروف، بالتمسك الكامل بعناصر المبادرة التي قدمها الأمير عبد الله ولي العهد في حينه، خلال قمة بيروت عام 2002.

يبدو، ان الإدارة أمريكية، أدركت سريعا قيمة الفعل الروسي وقدرته على التحشيد السياسي، لكسر مبادرتها السياسية المسماة "خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط"، فتحدث أحد صناعي تلك الخطة، غيسون غرينبلات (الترا صهيوني)، أمام مجلس الأمن يوم الجمعة 8 مارس 2019، عن الخطة وعناصرها، دون تفاصيل، وموعد عرضها بعد تشكيل حكومة إسرائيلية نتاج الانتخابات في شهر أبريل، وهي كلها قد لا تمثل جديدا.

لكن المفاجأة الأبرز – الأهم، أن أمريكا تحدثت وللمرة الأولى، بان خطتها للسلام في الشرق الأوسط، سيتم تنفيذها بمشاركة الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية (أمريكا، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، وهو ما يمكن اعتباره التطور المثير في الحركة الأمريكية، التي تصرفت في السابق، ومنذ سنوات منفردة، وبتجاهل عناصر دولية مؤثرة، ومنها بالتأكيد الاتحاد الروسي.

الإشارة الأمريكية للشراكة الدولية معها في تنفيذ خطتها، يجب أن يمثل جرس إنذار للدول العربية أولا وللرسمية الفلسطينية ثانيا، التي تحدثت عن تغيير في الرعاية الدولية لعملية السلام، ما يتطلب إدراكا مبكرا لمناورة أمريكية في تغيير قواعد الحراك السياسي، لاستخدام السلاح الذي هددت به بعض الأطراف العربية والرسمية الفلسطينية.

المعركة السياسية يجب أن تكون ضمن رؤية شاملة للحل منطلقها فقط مبادرة السلام العربية، وترك غيرها، والتوقف عن الإشارة لأي مبادرة أمريكية خاصة بحل الصراع، بما فيها "رؤية بوش الابن" لما يسمى بـ "حل الدولتين"، بعد أن أعادت روسيا من خلال جولة لافروف العربية، الأهمية الكامنة للمبادرة العربية، وهذا يتطلب من الجامعة العربية بالتنسيق مع ممثل فلسطين، إعادة الاعتبار لتلك المبادرة، وتوزيعها كوثيقة رسمية عربية للحل السياسي، في مواجهة خطة ترامب.

وقد يكون عاملا حيويا، أن تبادر لجنة المبادرة العربية الى عقد لقاء خاص، مع ممثلي الرباعية الدولية من أجل عرض المبادرة واعتبارها الوثيقة الرسمية العربية الوحيدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وصولا لحل القضية الفلسطينية من كل جوانبها.

الحراك العربي يمنح قوة دفع للقضية الفلسطينية ويقطع الطريق على بقاء الحركة أمريكية فقط، وبالتأكيد الاستفادة القصوى من الموقف الروسي وحركته الفاعلة، وليت القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، ان تطالب بعقد ذلك اللقاء فورا، وقبل فوات الآوان.

ولكن، هل تستطيع "قيادة" لا تحظى بثقة الفصائل الرئيسية للشعب الفلسطيني، أن تعبر عن مصالحه في أي حراك سياسي...سؤال يجب أن يجد جوابا عمليا وليس "فتوى هباشية"!

ملاحظة: كان على "قيادة غزة السياسية" ان ترد فورا على محاولة سلطات الكيان اتهام قيادة الجهاد بأنها وراء عمليات إطلاق الصواريخ لحسابات خاصة...الصمت ضار وخطر أيضا!

تنويه خاص: حسنا أقدمت وزارة الصحة بغزة على أخذ تقرير "أمد للإعلام" حول وفاة المواطن النمروطي في خانيونس، بجدية وفتحت تحقيقا حول أسباب ذلك...التقدير للخطوة على أمل كشف الحقيقة ومحاسبة من يستحق الحساب!

كي لا يقال...نفذ الرصيد يا حماس!

كتب حسن عصفور/ خلال السنة الأخيرة، حاولت حركة حماس ان تخطو بعضا من خطوات سياسية، تزيل عنها تلك الصورة "الظلامية" التي رافقتها كثيرا، ونجحت موضوعيا، بتكريس حالة ما من "التوافق المقبول" في مسيرات كسر الحصار، التي سجلت حضورا شعبيا ملفتا جدا، للعالم قبل أهل فلسطين ومحيطهم العربي، مسيرات قدمت كثيرا من الدروس الإيجابية، وقليل من سلبيات، لا يخلو منها العمل العام، فكيف والحديث يتعلق بحركة تضم عشرات آلاف من أهل قطاع غزة.

مسيرات كسر الحصار التي انطلقت في يوم الأرض، الذكرى التاريخية لأحد أبرز معارك الشعب الفلسطيني دفاعا عن أرضه وهويته، أطلق شرارتها أهل

فلسطين المتجذرين فوق أرضهم عام 1948، يوم سجله تاريخ النضال بأحرف ناصعة ستبقى للأبد علامة فارقة.

وكان التقدير، ان اختيار هذه الذكرى، بكل دلالتها الكفاحية والمشاركين فيها، بوجود مختلف تحمله قيادة حماس الجديدة، ضمن توافق مع الكل الفلسطيني، للمرة الأولى منذ انقلاب 2007، خاصة ترافقه مع تصريحات ميزة إيجابا لصالح القيادة المنتخبة، وخاصة يحيى السنوار، الذي اعتبر "المفاجأة الأهم" في تلك الانتخابات، وزاد قيمة بتركيزه نحو "الوطنية الفلسطينية: بعمقها العربي من البوابة المصرية، وبحثا عن سبل لوضع نهاية للكارثة الانقسامية، وتسوية خلاف "دموي" مع تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح بقيادة محمد دحلان، ويبقى مشهده وهو يعيد هتاف الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار "عالقدس رايحين شهداء بالملايين" نقطة مضيئة.

عام مضى، كان له أن يمثل رافعة وطنية بكل دلالته، خاصة مع اقتراب فصائل مركزية في منظمة التحرير وتيار عريض من حركة فتح، مع حماس والجهاد رفضا لمواقف رئيس سلطة الحكم المحدود وحكومته، في المشاركة بحصار قطاع غزة، والعمل على تركيع أهله لكسر شوكته الكفاحية التي أطلقت شرارتها في 30 مارس (آذار) 2018.

ولكن، قيادة حماس لم تستطع الحفاظ على مسارها خلال العام الأخير، وعادت لتلك الأساليب الخارجة عن النص الوطني العام، لتتحول بلا أي مقدمات الى حركة إرهابية ضد أهل قطاع غزة، وأطلقت العنان لكل أجهزتها الأمنية وكتائب القسام، و "مليشيا الجوامع" تطارد كل من خرج صارخا بصوته وليس شاهرا سيفا رفضا لمنهج لصوصي علني باسم الضريبة، من أناس بات استمرارهم أحياء في ظل الحصار العام مفاجأة إنسانية.

ما حدث يوم الجمعة 15 مارس، تحديدا وليس ما قبله من حملة ضد شباب حراك "بدنا نعيش"، سيبقى نقطة سوداء في تاريخ حماس، تضاف الى ما عليها نقاطا ظلامية وهي كثيرة جدا، واضاعت فيها كثيرا مما ربحته وطنيا خلال عام، ولن يخدمها أبدا كل حملات التضليل التي تمارسها أجهزتها الأمنية – الإعلامية، وكتاب السوء الذين تدفعهم لتبرير حرب ظلامية ضد جوعى حقا، وليس ذنب

هؤلاء أن تستفيد من حراك الجوع أي قوة ما دامت حماس لا ترى ما يجب أن ترى حقا، وأمعنت فيما رأت ظلما وكفرا وطنيا، وأدارت ظهرها لكل من طالبها أن تكون مع الحق الوطني وتكف عن الجور الإرهابي.

ربما تنجح حماس في قمع "هبة الجوع" وتعتقل من تعتقل، لكنها حتما ستخسر كثيرا وجدا مما كان لها، بل وستعود الى مربع الحركة الظلامية الكارهة لكل ما هو غير إخواني، وقد لا تجد معها لاحقا سوى من يقبل أن يكون ذيلا وذليلا.

وقبل فوات الآوان، اليوم قبل الغد على قيادة حماس أن تتوقف فورا عن كل نشاط إرهابي بوليسي ضد أهل القطاع، وتفتح سجونها وأقبية مساجدها وتطلق سراح من هم بداخلها، وتعلن اعتذارا عاما للشعب الفلسطيني عما فعلت، وتعتبره نقطة سوداء لن تسمح بأن تعود، وعليه تطالب:

*لقاء وطني فوري لبحث كل مسببات الكارثة.

*اعتبار حراك "بدنا نعيش" جزءا من الحركة الشعبية لكسر الحصار وامتداد موضوعي لمسيرات العودة.

* استعداد قيادة حماس لزيارة من أصابهم أذى أي كان، وتقديم اعتذار خاص بعد العام.

*بحث كل قضايا الشأن الغزي بما له من خصوصية، دون أن يذهب الى أي بعد انفصالي.

دون ذلك سنقول: لقد نفذ رصيدك يا حماس!

ملاحظة: مجزرة المسجدين في نيوزيلاندا يجب ألا تمر بحركة بيانات استنكارية فحسب، بل العمل على وضع حركة عالمية ضد العنصرية أي كان مصدرها...

تنويه خاص: مجددا أكد صحفيو مصر أنهم رافعة قومية في مواجهة التطبيع مع دولة الكيان...انتخبوا نقيبا ونصف مجلسهم ولم تنيسهم معركة الصوت واجبهم العروبي...تحيا مصر ولتسقط الظلامية!

كيف سيترجم اشتية "ليس بالخبز وحده يحيا الانسان"!

كتب حسن عصفور/ ليس مجهولا أبدا، أن ما ورد في كتاب تكليف رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس الى الوزير الأول المكلف في حكومة رام الله د. محمد اشتيه، حول الحريات لا علاقة له بالحقيقة، وليس جزءا من الواقع القائم منذ توليه رئاسة السلطة، بل عكسها تماما ما كان، مطاردة وملاحقة لكل من ليس مطأطئ الرأس لما يقول، أو موافقا بلا نقاش لما يفعل، أي كان فعلته، خاصة تلك المرتبطة بالقضية الوطنية.

فالحريات بكل مكوناتها شهدت ظلامية غير مسبوقة في "الزمن العباسي"، وصلت في بعض جوانبها الى ما يمكن اعتباره جريمة حرب يستحق عليها المطاردة القضائية، ليس امام محاكم لم تعد وفقا لقانون، فمن يجرؤ على قطع رواتب عشرات آلاف من العاملين، لأنه يرى بهم غير ما يجب أن يكونوا كما يريد هو ولا غيره، جريمة لم يفكر بها قادة العدو يوما، وباتت سلاحا خاصا يرهب به كل من ليس له وليس فقط من ليس معه.

الحريات السياسية، تم مصادرتها بشكل شمولي، من القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، الى مصادرة المؤسسات الرسمية جميعها، فلا قيمة لأي قرار مما تقرر ولا تنفيذ لأي منها، وما هو قائم ما يراه الفرد المطلق، ولن نشير الى نتائج الحرب على مخالفي نهجه المتناسق أمنيا مع سلطات الاحتلال، لكن الحصر سيكون ضمن مفهوم الحريات العامة التي كفلها الدستور سابقا.

ومهزلة قرار المسماة محكمة دستورية التي أعلنت حل للمجلس التشريعي، كجهة رقابية دون أن تحدد ما هو بديلها، لتسمح بالمزيد من الفردية المطلقة، لتصبح مصادرة القانون والحريات "قانونية"، وكأنه مشهد من مشاهد "كوميديا سوداء".

لذلك كل كلمة وردت في كتاب التكليف عن الحريات تنطق كذبا، ولكن سنتابع ما كان الرد من الوزير العباسي الأول، حول قوله، (أنه ليس بالخبز وحده يحيى الانسان، بل بالحرية، والكرامة، وعزة النفس، وتحمل الآخر، والنقد البناء، والروح الايجابية في التعاطي مع مشاكل الناس وهمومهم، وخاصة في قطاع غزة والقدس والشتات).

بالتأكيد، صواب ما قاله النصراوي عيسى بن مريم، ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، ولكن هل بقدرتك أن تمنح الانسان غير الخبز في ظل ما كان قهرا وجبروت وكراهية وظلامية في زمن عباسي سابق ولا زال.

هل لك أن تقر ان قطع رواتب العاملين جريمة يجب أن تنتهي، حتى لو لم تدفع رواتب الناس في ظل أزمة راهنة، هل لك ان تلغي قرارات حظر مواقع إعلامية بلا قانون، فقط لأن حاكم المقاطعة لا يريد ان يقرا كلمة تكشف زيف الخطاب، هل لك ان تمنع أجهزة القمع الأمنية بمطاردة الانسان، وأن تعمل وفقا لقانون أقسمت أن تحترمه.

سنتغافل عما أشرت حول الوحدة الوطنية، وخدمة الفلسطيني في "بقايا الوطن والشتات"، لأننا نعلم يقينا انها عبارات لزوم الخطاب، لا أكثر، ولكن هل لك أن تحترم قولك بـ "تحمل الآخر والنقد البناء وروح إيجابية في التعامل".

هل حقا يمكنك أن ترى في قطاع غزة جزءا من "بقايا الوطن" له ما له وعليه ما عليه، وكيف لك ان توازن ذلك التعهد في ظل جريمة الحرب المعلنة بحصار رسمي من سلطة عباس.

ندرك، ان وعدك لقطاع غزة جانب من عاطفة سياسية مخزونة بك، لكنها لن تر النور في ظل الحاكم بغير أمره.

ما ننتظر منك، كيف لك أن تترجم قولة المسيح الفلسطيني "ليس بالخبز وحده يحيى الانسان"...في قادم الأيام!

ملاحظة: دولة الكيان تتعامل مع القدس والمسجد الأقصى ضمن لعب اختبارية...ما يحدث يوميا ليس سوى جس نبض للقادم الأكبر...وحتى الآن ما تجده لا يتبعد كثيرا عن "تهديدات كلامية فارغة"!

تنويه خاص: ما أعلنه المندوب السامي القطري بمصادرة مهبط الشهيد الخالد أبو عمار جريمة سياسية وطنية يجب التصدي لها بكل سلاح ممكن...والاختباء وراء قرار من محمود عباس جريمة مضافة!

مصر وقوة الحضور عبر "بوابة غزة"!

كتب حسن عصفور/ لم يذهب أغلب متابعي "الغزوة الإسرائيلية" على قطاع غزة، تخرج بعيدا في سياقها، أي تصبح حربا بلا حدود، ليس بسبب انتخابات الكنيست كما يدعي البعض "سذاجة"، وليس خوفا من حجم الخسائر، التي بالتأكيد ستلحقها فصائل العمل المسلح الفلسطينية، وخاصة كتائب القسام وسرايا القدس، التي بات الجميع يعلم امتلاكها قدرة صاروخية جديدة كل الجدة على فلسطين، بل لغير ذلك...

الغالبية وربما الجميع، توقع انها ستكون "ضربة عسكرية مؤذية جدا" لقطاع غزة عامة، ولحماس والجهاد خاصة، بما يشبه تقليم أظافر كي تصبح "ردعا" مبكرا، أو رسالة لما سيكون لو ان البعض ذهب بعيدا، ولم تستبعد ابدا، عملية اغتيالات لبعض الشخصيات المؤثرة، كي يتباهى بها الغر الفاسد رأس الإرهاب بيبي نتنياهو.

ساعد على ذلك التحضيرات العسكرية الواسعة للجيش الإسرائيلي، والسباق التحريضي الواسع جدا من كل أطياف العمل السياسي (عدا أبناء جلدتنا القابضين على جمر الأرض وحزب ميرتس)، كل ينادي بتوجيه ضربة لا تنسى الى قطاع غزة والفصائل، وخاصة حماس بصفتها السلطة القائمة بالحكم.

ومع بداية الغزوة، وحجم القصف التدميري واستهداف مكتب رئيس حركة حماس وبعض مباني غير أمنية، ومنازل لمسؤولي أمنيين، كان الظن السياسي، ان الأمر سيكون مرهقا ومكلفا وقاسيا...ولكن، حدث ما يمكن اعتباره "معجزة سياسية"، غير متوقعة، في زمنه وتوقيته، بالإعلان أن مصر عبر وفدها الأمني، بمساعدة من السياسي الأممي النشط نيكولاي ملادينوف، توصلت الى "وقف لإطلاق النار".

نعم، هي مفاجأة سياسية بكل ما لها وفيها ابعادا، ورغم أن دولة الكيان الفاشي كعادتها ترفض الالتزام الفوري، وواصلت غزوتها "العنترية"، ما أعاد "الشؤم" ثانية لحلبة التكهن والشكوك انها "الحرب الرابعة"، وهو ما لم يحدث حيث اعادت مصر وقفا لغزوة الكيان الى قطاع غزة.

المفاجأة السياسية، ليس في التوصل لوقف الغزوة والرد عليها، بل ان تتمكن مصر بقوة وإصرار، وربما بحزم غير معلن، عبر أوراق قوة تمتلكها، وتعلمها يقينا دولة الكيان، بان مصر لن تترك لبعدها القومي أن يلحق به ضرر كبير.

مصر أعلنت، بكل صرامة، بعد التوصل الإعجازي لوقف إطلاق النار، انها "أم الولد الفلسطيني"، ومن يثق بها ويمنحها الحق بالتصرف دون "خداع" او "أفعال التفافية" يمكنها، وهي دون غيرها من يستطيع رعاية الملف الفلسطيني بكل ابعاده...وأنها سجلت حضورا فاق كل المتوقع بمنع حرب شبه واسعة ضد قطاع غزة، والحد من ارتكاب جرائم جديدة يدفع ثمنها أهل القطاع، دون غيرهم، فيما يبحث الآخرون عن "تصفيق" وهتافات لا أكثر.

أن تتمكن مصر، بوقف حرب رابعة، ورغم كل الأجواء العدوانية التي سادت الكيان، بعد خروج صاروخ "بعيد المدى نسبيا" عن سياقه بفعل فاعل "مجهول"، والاستعداد الحربي الشامل، فذلك هي نصر سياسي لفلسطين، بعودة مصر أن تقول كلمتها وتصبح "نافذة"، وهو ما لم يكن منذ سنوات بعيدة...

ما كان، يحمل دروسا سياسية متعددة الأهداف:

*مصر عادت الى قوتها في الملف الفلسطيني، وهي منذ اليوم ولاحقا ليست كما كانت قبل 26 مارس 2019.

*غياب كلي للرئيس محمود عباس سلطة وفصيلا، وقد أكدت الغزوة وما بعدها، أن هناك "معادلة سياسية جديدة" تشير الى أن الممثل الشرعي الوحيد أصابه "خدش كبير"!

*حكومة رام الله القادمة ستولد "باهتة جدا" أمام الحدث الأهم في قطاع غزة.

*أن قطار "صفقة غزة" يسير بسرعة فائقة، مالم تتمكن حركة فتح (م 7) من تصويب مسارها سريعا جدا جدا...

*أن تشويش البعض العربي الإقليمي على دور مصر "ذهب مع الريح"...ومن يريد أن يعمل عليه الاعتراف بولايتها وليس بولاية الكيان الإرهابي المعروف باسم إسرائيل!

* وأخيرا، هي رسالة الى قيادة حركة حماس، ليس بالغطرسة يمكنكم الاستمرار...وأن أهل القطاع هم من يستحق العطاء وليس غيرهم، أي كان مسماهم!

ملاحظة: حسنا تراجعت البرازيل عما قاله رئيسها "الأهوج"، بعدم نقل سفارتها الى القدس...ما حدث من رئيس رومانيا وحسابات البرازيل يجب أن تكون في صلب تقييم أوراق الضغط على أمريكا فهي أس البلاء وبلا زعل هي "رأس الحية"!

تنويه خاص: تحدي ترامب كل العالم بتوقيعه على قرار "سيادة" الكيان على الجولان المحتل، هي رسالة شؤم سياسية لأهل فلسطين...بدون انتفاضة ذاتية في التكوين السياسي – الفصائلي نقول سلاما الى حين للقدس ومشروعنا الوطني!

"معادلة غزة الجديدة": "تخفيف مقابل تخفيف"!

كتب حسن عصفور/ رغم كل ما يقال عن "مسيرات العودة وكسر الحصار"، وضرورة إجراء تقييم شامل لها، بعد مرور عام على انطلاقتها في يوم الأرض 30 مارس (آذار)، فأنها منحت الفلسطيني، رغم كل مرارتها بتقديم مئات من الشهداء وآلاف الجرحى، بعضا من كرامة وطنية، اريد لها أن تختفي تدريجيا كي يسهل تمرير "المؤامرة الكبرى"، بتصفية المشروع الوطني العام مقابل ترسيخ المشروع "التهويدي العام".

لا بد من الإشارة الى أن عملية إدارة المظاهر الكفاحية، خلال تلك المسيرات، شابها كثيرا من التخبط والعفوية، وغياب الرؤية السياسية، مع إطلاق العنان لمفاهيم "شعوبيه"، مست بجوهر الفكرة، والتي لها، وربما دون غيرها، ان ترسل قادة دولة الكيان الى المحكمة الجنائية الدولية، وارتبكت "قيادة المسيرات" في تحديد الرؤية المراد منها، بين سيطرة المشاعر العامة، من خلال وضع هدف العودة كجزء من تلك المسيرات، كحالة "جذب سياسي"، وبين هدف مباشر عملي جسده تعبير "كسر الحصار"، كان له أن يكون أساس الفعل الثوري.

بالتأكيد، كلما توسعت الأهداف أو المطالب في مسار الفعل، تصبح المحاسبة الشعبية، وفقا لما تحقق قياسا بما كان من رسم مهام عامة، وتلك أحد أبرز "الأخطاء السياسية القاتلة"، وهو ما يجب تصويبه دون أي ارتعاش أمام حالة ضغط وهمية، فالواقعية السياسية غالبا هي الطريق الأصوب، بعيدا عن "الشعوبية الخادعة"، ولا يحتاج المرء كثيرا لدراسة المسألة وإدراك حقيقتها، عند دراسة مقترحات لحل الأزمة، ومقياس "الربح والخسارة" الذي يعمد البعض فرضه، بغير وجه حق، خلال مسار "المزايدات السائدة" في ظل حالة الانقسام التي تمثل ضغطا مضاف على القوى الفلسطينية.

بعد أشهر من انطلاق المسيرات، أدركت قيادة حماس أن "الواقعية" وزمن حصاد منتج العمل الكفاحي، بات ضرورة فتقدمت بأول معادلة للحل "التهدئة مقابل المال"، معادلة لم تنل موافقة "قيادة غزة السياسية"، وعمليا تم فرضها بضغط قطري لحسابات التناغم بين الدوحة وتل أبيب، مع الفائدة المباشرة ماليا، وصمتت حماس على الإهانة غير المسبوقة على شروط المعادلة المشينة، خاصة السلوك البوليسي للمندوب القطري العمادي لصالح أمن الاحتلال.

ومع تصاعد حالة "السخرية السياسية" ورفض غالبية قوى قيادة غزة السياسية لتلك المعادلة، قررت حماس التوقف عن الاستمرار في معادلة "الإهانة مقابل المال"، واتجهت لحالة تصويب المسار والسلوك "نسبيا"، بأنها لم تتقدم بتصور حزبي خاص، بل لجأت الى إطار هيئة العمل الوطني، الذي بات يمثل عمليا "قيادة غزة السياسية"، فأنتج معادلة جديدة، أكثر واقعية وملائمة سياسية.

معادلة "تخفيف مقابل تخفيف" باتت أكثر واقعية، تضمن "الممكن السياسي" لطرفي الصراع وتجاوزا للمعادلة القديمة، والمؤشرات أنها باتت أقرب الى التطبيق على مرحلتين، وللمرة الأولى تكون بموافقة وطنية عامة، (دون فتح "م7")، وبالتأكيد المرحلة الأولى لو تم تنفيذها ستكون خطوة هامة لوضع حد لبعض مظاهر "الكارثة الإنسانية" التي تضرب القطاع وأهل، وتعكس تطورا عمليا في البعد التفكيري، وكسرا للمعادلات العامة...تحديد مباشر لأهداف محددة وممكنة، على طريق استكمال ما يجب استكماله من خطوات لاحقا.

ملخص التفاهم المقترح:

* توقف سلطات الاحتلال عن استهداف المتظاهرين في مسيرات العودة بالرصاص الحي، ما لم يشكلوا خطرًا على حياة الجنود.

* استمرار تدفق الأموال الخاصة بنقل السولار الصناعي لاستمرار تشغيل محطة الكهرباء ووصلها 8 ساعات للمواطنين، مع إعادة تشغيل اثنين من خطوط الكهرباء المعطلة لزيادة إمدادات الكهرباء إلى 12 ساعة.

*توسيع مساحة الصيد من شمال إلى جنوب القطاع من 6 أميال إلى 15 ميلًا بحريًا.

* زيادة السلع التي يُسمح بتصديرها من غزة، ورفع الحظر عن عدد واسع من المواد التي يمنع إدخالها بحجة "الاستخدام المزدوج"، وإدخال الأموال المتعلقة بالمشاريع الإنسانية والاقتصادية.

مقابل قيام "قيادة غزة السياسية": تجميد العمل ببعض الأدوات الخشنة" للمسيرات منها، "إطلاق البالونات – والإرباك الليلي – مسيرات البحر".

المرحلة الثانية بعد الانتخابات الإسرائيلية، من شهر يونيو/ حزيران المقبل، تتمثل في مد خط الكهرباء 161، وخط أنبوب الغاز، وتشغيل المنطقة الصناعية شرق غزة، وتشغيل بعض المشاريع التطويرية.

جوهر "التفاهم السياسي" الجديد، أنه ابتعد عن "الحلول النظرية الحالمة"، وأيضا أوقف "الشروط المهينة"، ورسم نهجا عمليا واقعيا، يمكن الوصول اليه، ما سينعكس إيجابا على حياة أهل القطاع أولا، وعلى الفلسطيني عامة ثانية، بأن هناك ممكن سياسي ومنتج يمكن الوصول اليه، عبر "وحدة موقف واداة" لفعل كفاحي ملموس.

معادلة غزة الجديدة خطوة تستحق القراءة بعيدا عن "فخ الرخص السياسي أو المزايدة السياسية"!

ملاحظة: بعد تعرض عضو مركزية فتح (م7) أحمد حلس لعملية إطلاق نار في غزة، تأخرت قيادة فتح (م7) ورئيسها عباس لمدة 5 ساعات ليستنكروا الفعلة، ولم يتصل أي منهم هاتفيا بحلس للاطمئنان...مش بدها تفكير أكثر شوي!

تنويه خاص: شكلها حملة "بايعناك" انحسرت على مواقع التواصل، فجامعة الأزهر في غزة اختارت تيار الإصلاح على حسابهم، وفي الضفة والقدس أسقطوا مرشح "بايعناك" لنقيب الأطباء واختاروا مفصولا...بدها وقفة "أبو العبس"!

"مكارثية نتنياهو المعاصرة"!

كتب حسن عصفور/ تحاول القوة الإعلامية الانتخابية لرئيس الطغمة الإرهابية الحاكمة في إسرائيل، ان تستعيد ذاكرة انتصار نتنياهو عام 1996 على شمعون بيريز، بعد أن كان متأخرا عليه في استطلاعات الرأي بحوالي 10 نقاط.

العودة للوراء ليس سوى جزء من بعض حرب نفسية يحاول نتنياهو وتياره الانتخابي ان يمارسها، نظرا لبداية انحداره في سوق الاستطلاعات، التي يعيش عليها، ويعتبرها أحد الأسلحة الهامة في الحرب الدائرة، محاولا تجاوز التهم القضائية بفساده.

نتنياهو، تناسى أن فوزه في انتخابات 96، كان جزءا من "مؤامرة مركبة" هدفها الخلاص من اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بعد أن تم اغتيال اسحق رابين، الذي تحدى المنظومة الصهيونية، وكذلك الإدارة الأمريكية بتوقيع الاتفاق مع الخالد الشهيد ياسر عرفات ومنظمة التحرير، والاعتراف بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أرض فلسطينية، ووحدة جغرافية واحدة، ما اعتبرته الحركة الصهيونية ضربة تاريخية لمشروعها التهويدي في الضفة والقدس، وما يعرف بـ "يهودا والسامرة".

وشارك الشاباك الإسرائيلي في تحضير الأجواء في حينه، لفوز نتنياهو، بعد أن اغتال القيادي الحمساوي يحيى عياش، مخترقا تفاهم فلسطيني – إسرائيلي حول تواجد عياش في قطاع غزة، عملية كانت ترمي لاستجلاب رد من حماس، وكانت سلسلة عمليات عسكرية داخل إسرائيل، استغلها اليمين الإسرائيلي خير استغلال، ما منح اليمين الإرهابي فوزا لم يكن محسوبا ما قبل اغتيال عياش.

المشترك في الحملة الإرهابية لنتنياهو في انتخابات 96 و2019، تركيزه على العداء للعرب والعداء لـ "اليسار"، فهو يرى في الوجود العربي الفلسطيني داخل إسرائيل "خطرا سياسيا" على مستقبل دولة الكيان، دعاية تكشف وجها عنصريا صريحا، يمكن أن تستخدم لنشرها دوليا، وملاحقته كأحد مروجي العنصرية، خاصة وأنه تحالف رسميا مع حركات إرهابية عنصرية (عصمة يهودية – أحفاد الإرهابي كهانا وحركته كاخ).

تصريحات نتنياهو العنصرية في الدعاية الانتخابية، يجب أن تصبح جزءا من المعركة الفلسطينية الكبرى ضد العنصرية والكراهية في إسرائيل، ورسالة قاطعة بأن الكراهية للفلسطيني لا ترتبط بموقف سياسي بل هي جزء من منظومة فكرية لتكتل الليكود وزعيمه نتنياهو.

وبالتأكيد ربط "اليسار" في إسرائيل بالتحالف مع العربي من أجل الذهاب الى "تسوية" مع الممثل الفلسطيني تأكيد مضاف على البعد العنصري والمعاداة للعربي أي كان موقفه، وهي مؤشر هام جدا، على حقيقة الجوهر الفاشي لهذا التيار الذي بدا عمليا لترسيخ "دولة يهودية" على حساب الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية.

والكراهية لم تعد فقط مرتبطة بالعربي والفلسطيني، بل بكل من يختلف مع مواقفه، ويراه "يسارا" لا وجود له في إسرائيل، ما يعيد الى الأذهان الحملة المكارثية، خلال الحرب الباردة بعد انتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية على الفاشية والنازية، ما بين 1947 و1950، من القرن العشرين، ضد الشيوعية، التي أطلقها النائب الأمريكي جوزيف مكارثي، هدفت لاغتيال المعارضين معنويا، عبر اتهامات بالجملة تطعن بهم.

نتنياهو يستنسخ "المكارثية" بشكل معاصر، فكل من ليس له ومعه فهو "معاد لإسرائيل"، كان من كان عربيا أو يهوديا، يبحث في ضمائرهم وعقولهم، بل وقد يفكر عنهم ليخلص بأحكامه العنصرية الجديدة.

حملة نتنياهو الانتخابية، هي رسائل غاية القيمة السياسية – الفكرية، والتي يجب ان تسجل صوتا وصورة ونصا ويتم ترجمتها بكل اللغات وتوزع كمنشور سياسي لكشف حقيقة هذه القوى الإرهابية المتنامية.

يجب أن يصبح الاعلام العربي أداة فعل لحصار "المكارثية الجديدة"، وعلى الجامعة العربية ألا تقف متفرجة في معركة كهذه، ويجب الاستفادة القصوى من البعد العنصري في حملة نتنياهو، وكذلك تحالفه مع مجموعات إرهابية.

حملة بيبي هدية سياسية للبعض الرسمي العربي الذي يرى فيه "شريكا"...ولمن لا زال يلهث لقاءا عابرا معه بحثا عن "سراب السلام"!

ملاحظة: رئيس حركة حماس إسماعيل هنية، لم يقدم عمليا أي رؤية حقيقة للقادم خلال لقاء مع الإعلاميين، أعاد كلاما لم يعد له مسار فعلي...بدل انتظار "مصالحة"، يجب تقديم خطة لواقع القطاع وأهله...تلك هي المسألة المباشرة.

تنويه خاص: من طرائف المشهد الفلسطيني، ان تطالب المكومات الفصائلية بضرورة الرد على جرائم الاحتلال، بصراحة هذا "اختراع" مش مسبوق...المعلوم أن الفصائل هي اللي بترد مش تبحث عن "صديق"...يا زمن النكبة ما انكبك!

ملامح "حرب أهلية" في "بقايا الوطن"!

كتب حسن عصفور/ في نشوة انتصارية تخرج علينا بعض قيادات "التيار العباسي" في رام الله، لتتحدث عن حراك أهل قطاع غزة "#بدنا_نعيش"، وكأنهم القوة الرئيسية المحركة للحدث، في مظهر انتهازي سياسي يساهم موضوعيا في تغذية "الهستيريا الحمساوية" ضد من رفض قهرا اقتصاديا يتحمل ذلك التيار مسؤولية كبيرة فيه.

بالتأكيد، لن يترك التيار العباسي بكل مكوناته "فتحاوية (م7) و"هوامش فصائلية" الغضب الشعبي في قطاع غزة، خاصة مع تطوره واتساعه، وبات أحد الأخبار العربية والدولية، والحدث الفلسطيني الأبرز، ولا شك ان ذلك الاستغلال يلحق الضرر بالحراك بشكل مباشر، فتلك ما تنتظره حماس، السياسية والأمنية، لتربط بين غضب حق، وقول غير الحق، لتصرف لا حق.

أجهزة حماس الأمنية، تعلم يقينا أن القوة الرئيسية لانطلاقة الحراك الغاضب لم تكن من ضمن التيار العباسي، ولا صلة لهم بأي خطوات تحضيرية، وعليها ان تمتلك شجاعة وتعلن عن أسماء الشباب الذين قامت باعتقالهم قبل انطلاق الحراك بأكثر من 48 ساعة، حققت معهم بعد صدور البيان الأول يوم الثلاثاء 12 مارس، والذي دعا لتجمع غاضب يوم الخميس 14 مارس في جباليا، وشعاره "الترانس يجمعنا".

الغضب لم يكن مرتبطا بسياسة حماس العامة، ولا رفضا لخطفها قطاع غزة وتسلطها السياسي وانفرادها بإدارة الشأن العام، وفرضها تفاوض مع العدو دون تنسيق حقيقي، لكن جوهر الغضب تركز حول "لقمة العيش" حياة لم تعد ممكنة لشباب فقد كل أمل بأن يرى حياته أفضل، في ظل سلطة تمارس النهب العام لبقايا ما يملك مالا.

غضب جوع لفقدان أمل حياة، وليس جوع فقدان أمل حرية الوطن، الفرق غاية الوضوح بين جوع وجوع، ولكن حماس قيادة وأجهزة أمنية، سارعت كما كل سلطة تفقد قيمتها عند أهلها، بالحديث عن "مؤامرة كونية" على "المقاومة"، وقواها التي تقف "وحيدة" ضد المشروع الصهيوني، وصلت ان يخرج أحد قياداتها السياسيين ويعلن، أن عملية بركان في سلفيت ضد جيش الاحتلال جاءت ردا على "مؤامرة صهيونية وعملائهم في غزة"...والحق أنه قول يجسد كل الغباء السياسي فيما يدور.

ولأن كلا وجهي الكارثة الانقسامية يبحث عما له على حساب ما للقضية الوطنية، سارعت شبيبة فتح (م7) بجامعة النجاح المطالبة بحظر نشاط كتلة حماس في الجامعة، اعلان فريد من نوعه، فهي المرة الأولى التي نسمع جهة فلسطينية لا تزال تحت الاحتلال، تطالب بحظر عمل ونشاط حركة فلسطينية أي كانت، وجامعة النجاح في نابلس لم تصل بعد الى تلك الدرجة من الاستقلال الوطني لتبدأ صياغة قوانين بمثل ذلك الطلب.

الخطير فيما طالبت به شبيبة فتح (م7)، ان يصبح منهجا يسود في الضفة الغربية، تبدأ بالجامعات والمدارس وتنتهي بالشأن العام، ما سيقود حتما الى حراك حمساوي ردا على ذلك الحظر، ولن يكون حراكا "خجولا" او "مؤدبا"،

فمن يعرف تاريخ حركة شباب الاخوان في الضفة ثم حماس لاحقا يعلم ان الحراك سيكون حادا جدا، قد يشتعل في أي لحظة لمواجهات غير مألوفة.

فتح جبهة الحظر والحظر المضاد، سيكون هدف تغذية سلطات الاحتلال باعتبارها المقدمة الأولى لصراع غير سياسي بين أكبر فصيلين في الضفة، مع تحالفات لهذا وذاك، ولكل منهما قواه المسلحة، وستكون دولة الكيان المغذي الأول لإشعال ذلك الصراع عله يصل الى ملامح "حرب أهلية"، تكون الذريعة الأكبر لفرض رؤية توراتية للمشروع الأمريكي اليهودي في الضفة الغربية.

قد ترى بعض الأطراف أن ذلك مستبعد، خاصة وأن الفلسطينيين يدركون خطر ذلك، ولكن الوقائع المتسارعة تقول خلاف ذلك، بل تشير الى أن ذلك المسار لم يعد بعيدا، خاصة وحماس في قطاع غزة فقدت كل منطق ورؤية في مواجهتها لـ "هبة الجوع"...

يمكن لحماس وجهازها الأمني كسر ظهر الهبة الشعبية، كما حدث من تحالف عباسي إسرائيلي ضد هبة السكاكين، لكن لا حماس ولا أمنها سينهي الغضب الحقيقي من جوع كافر، ولا عباس وتنسيقه مع جيش الاحتلال سينهي غضب الشعب ضد عدوه القومي فالحرية السياسية مقدسة...

كي لا يقال يوما ليتنا...على قيادة حماس أولا في قطاع غزة، أن تتوقف كليا عن حرب العداء مع غالبية أهل القطاع، وتستمع لكل ما قيل لها لوقف حربها الأمنية الغبية ضد هبة الجوع، دونها ستقدم "الجائزة الكبرى للفتنة الأكبر" التي يتم تجهيزها.

ملاحظة: حاولت حماس أن تستغل ارهابها للصحفيين في قطاع غزة لتمنح "دوراً خاصاً" لفصائل تحالفها"...لعبة مش ذكية أبدا يا...

تنويه خاص: محكمة إسرائيلية لم تحتمل عنصرية قرارات حكومتها بعد أن رفضها العالم، فشطبت وجود حركة إرهابية عنصرية يهودية، وأعادت قائمة عربية ويهودي معاد للصهيونية...قرار تحت ضغط هل يستفاد منه!

هل تكون المغامرة العسكرية قاطرة لـ "صفقة غزة"!

كتب حسن عصفور/ نشرت وسائل إعلام عبرية عن وجود مخطط إسرائيلي ثلاثي المراحل، تتلخص في (شنّ عدوان واسع؛ التوصل إلى تهدئة؛ ومسار اقتصادي بديل عن الحرب)، وهي لم تعد أفكارا فقط بل تحولت الى خطط لكل من الخيارات آليات تنفيذها، وربما تصبح كل الخيارات الثلاثة خيارا واحدا.

يبحث البعض في قطاع غزة، الى الذهاب لمواجهة يعتقد انه يمكن السيطرة عليها لاحقا، ضمن ثقافة غبية، ان زمن الانتخابات لا حرب واسعة، وهذه سذاجة لا تليق باي قوة مسؤولة أن تفكر بها، فيما يذهب البعض الى ضرورة التصعيد دون التفكير في الثمن المدفوع، بعد أن جربت إسرائيل خوض ثلاث حروب ولم تخرج بنتيجة عملية.

بعيدا عن تحليل النوايا، او الغرق في العاطفة التي تبحث كثيرا في تصعيد عسكري، بأي شكل ما، خاصة مع تنامي الجريمة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بشقيها السياسي والعسكري، في الضفة والقدس وقطاع غزة، وأخيرا معركة الأسرى.

بالتأكيد، هناك من يبحث معركة ما، سواء في قطاع غزة، أو إسرائيل وحتى داخل حركة فتح (م7)، كل بحساب، بعض اليمين الإسرائيلي يطالب عن توجيه ضربة قاصمة للقيادة الحمساوية، تشمل اغتيال بعض من قياداتها الأولى، وهناك من يبحث عملية عسكرية خاطفة لكنها أكثر تدميرا، فيما بعض من قطاع غزة، يتصرف برد فعل" عاطفي" نتاج قهر عام، او بحسابات ما خدمة لهدف ما، فيما رام الله تعتقد أن أي عمل عسكري سيقوض "حكم حماس" (غباء نادر).

ربما يحدث كل ذلك بشكل ما، لكن الحقيقة السياسية التي لا يجب أن تغيب هو أنه في نهاية الأمر سيكون هناك "حلا ما" أو "حل موسع" او "حل شامل"، وفقا لتطور المسار السياسي، فقد تقود العملية العسكرية المتبادلة الى إعادة بحث ملف "التهدئة مقابل مال" متطورة نسبيا، او "تهدئة مقابل رزمة اقتصادية واسعة"، او الذهاب الى ما هو أبعد كثيرا بحيث يتم وضع مسار سياسي – اقتصادي على طاولة البحث خاص بقطاع غزة.

وعودة لما تم نشره قبل أيام، فالصفقة الشاملة لقطاع غزة، تشمل، فيما تشمل، بحث قضية الأسلحة الثقيلة مقابل الرزمة الأهم التي يتم نقاشها.

مضمون الصفقة الشاملة كما تم نشرها، سيواجه بعقبات وربما رفض مسلح لها، ما سيفرض خيارا غير مرغوب داخليا حيث تقوم حماس بعمل عسكري واسع ضد الجهات الرافضة، والتي ستذهب للرد على إسرائيل، ما قد يقود الى خلق أجواء تفرض على حماس تصفية "البؤر الرافضة"، ومنها تبدأ حركة الصفقة الشاملة.

والسؤال، هل نحن أمام شكل جديد من "العبثية الطفولية" لجر عمل عسكري واسع ضد قطاع غزة، أم هناك من يبحث "تصعيدا محسوبا" بمظهر عسكري تمهيدا لتنفيذ "مؤامرة ثورية"...

مجددا يجب أن تدرك حماس بأن مسؤولية الحكم وإدارة الشأن العام، والتي سجلت فيها فشلا ملموسا، ليست هواية، عليها أن تعود الى القلب الوطني، وتتنادى الى تفكير جماعي وتكف عن مسار "العليائية السياسية" التي لم تجلب سوى نكسات متلاحقة...

اليوم قبل الغد يجب دعوة الكل الوطني لبحث ما يجب أن يكون بعيدا عن "العبثية السياسية"، وليكن الموقف واحدا موحدا.

هل تفعلها قيادة حماس وتعود الى حضن الوطنية، ام تواصل عزفها المنفرد الشاذ...تلك هي المسألة!

ملاحظة: قدم الرئيس الروماني "درسا سياسيا" ليس لرئيسة وزراء بلده التي قالت كلاما عبيطا حول نقل السفارة الى القدس، لكنه درس رفيع في احترام الذات التي يفتقدها بعضا ممن يحملون مسميات وهمية!

تنويه خاص: يجب إطلاق سراح كل معتقلي حراك "بدنا نعيش" دون تمييز او شروط، وعيب جدا أن تقبل قوى ما يقال عدا من ارتكب جرائم او أفعال...شو هالعبط السياسي، كل المتعلقين من داخل الحراك أو البيوت وأمن حماس المعتدي!

وسقط الحراك...زغردي يا حماس!

كتب حسن عصفور/ بلا أي هروب بحثا عن كلمات وصفية لما كان في قطاع غزة، من شماله الى جنوبه ومن بحره الى سياجه الفاصل، أيام سوداء ظلامية طغت بقرار فوقي غروري متسلط، باسم الرب يقتل من ليس له وليس فقط من معه، يقرر هو وحده من أنت، وليس لك الحق في تعريف ذاتك، حقك فقط أن تشكره على كل ما يفعل...وغيره فأنت المارق.

أيام لن ينساها أهل قطاع غزة، بما فيهم من انفجر لديهم مخزون الحقد على من لا يرى ما يرون، مخزون من الكراهية والتكفير انفجر الى جانب انفجار آلة الإرهاب والقمع، نعم سقط قناع "الطيبة" و"المحبة" أمام لحظة حقيقة لم تعرفها القوة الغاشمة التي تسيطر بالحديد والنار على قطاع غزة، مصابة بغرور لا بعده، انتقلت من "مقاومة عدو" تبحث معه كل أشكال المهادنة، بمسميات لا حصر لها، لتواجه بحقد كريه، سماته غير فلسطينية، على من خرج باحثا لقمة خبز، قرر أن يقول لا لتمييز بين غزي وغزي، قرر رفض سياسة نهب المال باسم الضريبة، قرر الحراك ليعيش كإنسان، او يموت كإنسان...

أيام 15، 16 مارس (آذار) وما بعدها ستبقى جزءا من ذاكرة الشعب التي لن ينساها، ولعلها تكون نقطة فاصلة في مستقبل العمل الوطني الفلسطيني، وتضع طريقا غير طريق الوهم الذي ساد فترة، بأن البعض قد أدرك وطنية عبر مسار مدفوع الثمن، وتجربة لغيره كللت بعار عام.

كان الاعتقاد، ان تخرج قيادة حماس لتقول قولا حسنا، بدلا من الاختباء خلف ستار قواتها الأمنية انتظارا لقمع ما يمكن قمعة، ثم يخرجون بخطاب تبريري خادع، هربت قيادة حماس السياسية، وهي التي لم تكن تصمت لحظة، لا صوت لتلك الأسماء التي لم تغب عن النطق الكلامي، لأنها لا تملك بعد رواية يمكن أن تسعفها لغة الخطابة في تمريرها.

وفجأة خرجت أصوات كريهة، كان الظن أنها اندثرت لتعلن، ان حراك اليسار الكافر قد فشل، حراك العلمانيين انتهى، وسقطت محاولات اسقاط "حكم المقاومة"، لغة سوقية نادرة تقرأها على كل مواقع التواصل من شخصيات حمساوية، معلومة الاسم.

يبدو، ان قيادة حماس قررت هي أن تضع أهدافا للحراك الشبابي، فرسمت نيابة عنهم بأن الهدف اسقاط حكمهم، وهو ما لم يرد في أي بيان حراكي، ويربطون بسوء نية كامل، بين حراك شبابي ضد الجوع والإفقار واللصوصية العلنية، والقهر العام وبين تيار عباس الذي هو النصف الآخر لهم، لكي يجدوا ذريعة لاستخدام القوة القهرية ضد كل من يقول لا لسرقة جيب المواطن.

حماس قررت من جانب واحد، انها أسقطت المؤامرة، وأنهت الحراك، ويبدو أنها تستعد لإصدار بيان "النصر المبين"، سلوك سحب منها كثيرا جدا، ولم يبق لها ما يمكنها تسويقه لغير من يدور في فلكها من "بني الجماعة".

كان الظن، وبعض الظن طلع إثم فكري وسياسي، ان قيادة حماس ستقرأ الحدث بروح الحرص على "شراكة المصير" التي تطلقها في كل خطبة جمعة، أو خطبة عزاء، أو فرح أو زيارة اجتماعية، وأن تقوم فورا بعزل من قرر القوة القهرية بدلا من الحوار المجتمعي، أن تقرأ ما كتب لها نصائح وأفكار ورؤى أولية، وتلتقي في "بيت فلسطيني" لحماية "البيت الفلسطيني" من غدر أسود، لكنها قررت ان تهدم ما يمكنها هدمه من البيت العام لتبقى لتبقى في "بيت الجماعة".

ما قدم لقيادة حماس من أفكار كان كفيلا، لو انها قرأت وسمعت وأدركت، ليس انقاذ المشهد الوطني العام، بل يمنحها تفوقا لم تحلم به يوما، كان لها ن تقود التغيير الإيجابي بدلا من الهدم الكارثي...

لتقل ما تقول حماس فلم يعد لها رصيد من الصدق، سقط الحراك أم قتل، لكنه لن يمسح أبدا مشاهد أيام من سواد لن يزيلها "بياض النحو واللغة الفصحى"...

ملاحظة: بيانات "فصائل غزة المتنوعة" لم تبحث طريقا لسبيل حل أزمة الناس، بل كانت تبحث حلا لأزمتها...هل من اكتشاف جديد ...لا بس لازم ينحكى!

تنيه خاص: لا توجد منطقة وسطى في حراك رفض الجوع...إما معهم أو عليهم والصامت شريك لفئة عليهم، قمعا ومطاردا!